□ ت (تاء)

النطق بالتاء: التاء صوت شديد مهموس (لا يتذبذب معه الوتران الصوتيان) ينحبس النَّفَس معه بالتقاء اللسان بأصول الثنايا العُليا، ثم ينفصل فجأة (الأصوات اللغوية/ ٥١).

(صرف) **إبدال التاء من الواو والياء**: إذا كانت الواو والياء فاءً للافتعال ـ أُبدلتْ تَاءً وأُدغمتْ في تاء الافتعال وما تصرف منه كالماضي والمضارع والأمر وآسمي الفاعل والمفعول نحو: (اتَّصَلَ واتَّعَدَ) من الوصل والوعد، و(اتَّسَرَ) من اليُسْر، ومثله متّصِل واتّصال ويتّصِل (التوضيح ٢/ ٤١٦، ٤١٧).

وتقلب تاء الافتعال طاء في ما فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء، كاصطبر ولم يضطرب.

زيادة التاء: تزاد التاء علامة للتأنيث كقائمة، وفي المضارع كتقوم، ومطاوع فَعْلَلَ كتدحرج. وتزاد أيضًا في الاستفعال والتفعُّل والافتعال والتفاعُل وفروعهنّ، وفي التَّفْعيل والتَّفْعال كالتَّقديس والتَّرداد، دون فروعهنّ (التوضيح ٢/ ٣٨٢) وزيدت في غير ذلك في كلمات قليلة منها: مَلَكوت، وعِفريت، وعنكبوت.

وتزاد في أول الفعل المضارع للدلالة على تأنيث الفاعل (ر: الفاعل) أو على كون الفاعل مخاطَبًا.

وتزاد ساكنة للتأنيث في آخر الفعل الماضي. وانظر: التأنيث.

اجتماع تاءين في أول المضارع: المضارع المبدوء بالتاء إذا كان ثانيه تاء، نحو: تتعلم وتتكلم، يجوز الاقتصار فيه على إحدى التاءَين، والمحذوف الثانية (الأشباه والنظائر ١/ ٣٥).

تاء القسم: هي تاء مفتوحة تدخل على المُقْسَم به، وهي خاصة باسم الجلالة (الله) فلا تدخل على اسم لغيره تعالى، ولا على اسم آخر من أسمائه غير (الله). وربما قالوا:

تالـرّحمـٰن، تَرَبّي، تَرَبِّ الكعبــة. وقــال الزمخشريّ في قوله تعالى: ﴿وتاَلله لأكيدَنَّ أصنامكم﴾: الباء أَصْلُ أحرف القَسَم، والواو بَدَلٌ من (أي مُحَوَّلة عن) الباء، والتاء بدل من الــواو، وفي التـاء زيادة معنى التعجب (المغني ١/١٠٦).

تاء الخـطاب وتـاء الضميـر: التاء في ضمائر المخاطبين (أنت وفروعها) حرف دالٌّ على الخطاب، والضمير هو الهمزة والنون.

وأما التاء التي تلحق أواخر الأفعال فهي ضمير، فالمضمـومة المنفردة للمتكلم نحو: (قمتُ)، والمفتوحة للمخاطب المفرد نحو: (قمتَ)، والمكسورة للمخاطبة المفردة نحو: (قمتِ). وأمــا المثنى فله نحـو: (قمتُمـا) والجمع بنوعيه (قُمْتُمْ، وقمتنّ) وما بعد التاء هو حروف ليسَ من الضمير.

هذا، وقد تُجَرَّدُ التاء اللاحقة للفعل من معْنى الاسمية والخـطاب وذلك في قولهم: (أَرَأَيْتَ؟) ر: أرأيْتَ (المغني ١/١٠٦).

تاء التأنيث: انظر: ة ـ هاء التأنيث (في أوائل حرف الهاء).

◻ التابع

ر: التبعية.

◻ التأسيس

(علم القافية) ر: القافية.

◻ التأسيس

(نحو) التأسيس خلاف التأكيد. فالتأكيد أن يُذكَرَ لفظٌ معناه مفهوم بدون ذكره، كما لو سُبق بكلام يدلُّ على معناه، والتأسيس لفظ يُفيد معنًى لَم يكن حاصلًا بدونه. (التّهانوي ١/٧٣).

والأصل في الكلام أن يكون تأسيسًا لا تأكيدًا. فلو دار اللفظ بين أن يحمـل على التأسيس وعلى التوكيد فحمله على التأسيس أولى (الأشباه والنظائر في الفقه الشافعي - للسيوطي).

◻ التأكيد

التأكيد إما لفظي وإما معنوي.

التأكيد اللفظيّ: هو اللفظ المكرر به ما قبله إما بعينه، أو بمرادِفِهِ كقول الشاعر:

أنتَ بالخيرِ حقيقٌ قَمن

ولا يزيد التكرير عن ثلاث مرات، لأنه لم يقع أكثر منها في كلام العرب.

كيفية العمل في التأكيد اللفظيّ:

١ـ إن كان التوكيد جملة فالأكثر اقترانها بالعـطف نحـو: ﴿كـلّا سيعلمون. ثم كلّا سيعلمـون﴾ ونحـو: ﴿أولى لك فأولى. ثم أولى لك فأولى﴾. وتأتي بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «والله لأغزون قريشًا» ثلاث مرات.

٢ـ وإن كان اسمًــا ظاهــرًا أو ضميرًا منفصــلًا منصـوبًـا يكـرر بدون شرط نحو: فنكاحُهَا باطلٌ باطلٌ باطلٌ، وقول الشاعر:

فإيّاكَ إيّاكَ المِراءَ فإنّهُ
إلى الشرِّ دعّاءٌ وللشرِّ جالبُ

٣ـ وإن كان ضميرًا منفصلاً مرفوعًا ـ جاز أن يؤكَّدَ به كل ضمير متصل نحو: قمتَ أنتَ ـ وأكرمتُكَ أنتَ ـ ومررت بكَ أنتَ.

٤ـ وإن كان ضميرًا متصلاً وُصِلَ بما وُصِل به المؤكَّد نحو: عجبت مِنْكَ منكَ.

٥ـ وإن كان فعلاً أو حرفًا جوابيًّا ـ فواضح، كقولك: قام قام زيد.

٦ـ وإن كان حرفًا غير جوابي وَجَبَ أن يُعادَ مع التوكيد متى اتصل بالمؤكَّدَ نحو: ﴿أيعدُكُمْ أنّكُمْ إذا متّمْ وكنتم ترابًا وعظامًا أنّكم مخرجون﴾ (التوضيح ٢/ ٨٦ـ٨٨).

٧ـ أقول: إن كان المؤكَّد اسمًا مشتقًا أو فعلاً أو مصدرًا جاز توكيده بمصدر منصوب على المفعولية المطلقة (ر: المفعول المطلق).

هذا، وإن الحذف منافٍ للتأكيد، فلا يؤكَّد المحذوف (ر: الحذف).

التأكيد المعنويّ: الغرض من التوكيد المعنويّ رفع احتمال إرادة غير الظاهر.

وله سبعة ألفاظ: النفس، والعين. ويُؤكَّدُ بهما لرفع احتمال المجاز عن الذات، تقول: جاء الخليفة، فيحتمل أن الجائي خَبَرُه، أو أمتعته، فإذا أكدت بالنفس أو بالعين أو بهما ـ ارتفع ذلك الاحتمال.

ويجب اتصالهما بضميرٍ مطابقٍ للمؤكَّد، وأن يكون لفظهما طِبْقَه في الإفراد والجمع، وأما في التثنية فالأصح جمعهُما على (أَفْعُل) نحو: جاء أبواك أنفسيهما.

والألفاظ الباقية: كِلاَ، وكلتا، للمثنى، وكلّ، وجميعٌ، وعامةٌ ـ لغيره. ويجب اتصالهنّ بضمير المؤكَّد.

ويؤكَّد بهن لرفع احتمال إرادة بعض المدلول.

ويجوز إذا أُريد تقوية التوكيد ـ أن يُتْبَعَ (كُلُّه) بأجمع و(كلُّها) بجَمْعَاءَ، و(كلُّهم) بأجمعين، و(كلُّهُنَّ) بجُمَعَ، قال الله تعالى: ﴿فسَجَدَ الملائكة كلُّهم أجمعون﴾. وقد يؤكد بهنّ وإن لم يتقدم (كلّ) نحو: ﴿لأغوينّهم أجمعين﴾ ﴿لَمَوْعِدُهُمْ أجمعين﴾.

هذا، وإن التوكيد المعنوي إنما هو للمعرفة، فأما النكرة فلا تؤكّد بشيء من ألفاظ التوكيد المعنوي ما لم يكن المؤكَّد محدودًا والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، كاعتكف أُسبوعًا كلَّه، وكقول الشاعر:

لكنّهُ شاقَهُ أنْ قيلَ ذا رَجَبُ
يا لَيْتَ عِدَّةَ حولٍ كلِّهِ رَجَبُ

(التوضيح ٢/ ٨٢ـ٨٥).

(علم المَعاني) **أغراض التوكيد**: يؤتى بالتوكيد للتقرير، أي: تقوية الحكم.

وقد يؤتى به لدفع توهم التجوّز أو السهو كقولك: عرفت أنا، وعرفت أنت، وعرف زيد

زيد.

أو لدفع توهم عدم الشمول، كقولك: عرفني الرجلان كلاهما. أو الرجال كلهم. (الإيضاح ١/ ٩٩، ١٠٠).

وأما النسبة الخبرية فتؤكد في مواضع خاصة (ر: الخبر- أغراض الخبر ومواضع توكيده).

أساليب أُخرى للتأكيد:

١- منها ضمير الفصل، نحو: ﴿**إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين**﴾.

٢- ومنها ضمير الشأن، نحو: ﴿**فإنها لا تعمى الأبصار**﴾.

٣- ومنها حروف الجرّ الزائدة، نحو: ﴿**أليس الله بعزيزٍ ذي انتقام**﴾.

٤- ومنها إنَّ وأن (ر: إنَّ وأخواتها).

٥- ومنها نونا التوكيد في المضارع والأمر (ر: ن - نون التوكيد).

٦- ومنها الحال المؤكدة (ر: الحال) والنعت المؤكد، كقولهم أمس الدابر لا يعود، وليلة ليلاء، ويوم أَيْوَمُ. والمصدر المؤكد لمضمون الجملة، كقوله تعالى: ﴿**ذلك عيسى بن مريم قولَ الحق الذي فيه يمترون**﴾.

٧- ومنها تأكيد الجملة الخبرية بلام الابتداء. وتأكيد الفعل بقد.

٨- ومنها تحويل الجملة الفعلية إلى اسمية، كقوله تعالى: ﴿**فهل أنتم شاكرون**﴾ وقوله: ﴿**ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير**﴾ أي: لأثيبوا مثوبةً.

□ تأكيد المدح بما يشبه الذم، وعكسه

(بديع) تأكيد المدح بما يشبه الذم، يكون بأن يُستَثْنَى من صفةِ ذمٍّ منفيةٍ عن الشيء صفةُ مدحٍ بتقديرِ دخولها فيها، كقول النابغة الذبياني:

ولا عيبَ فيهـمْ غيرَ أنَّ سيوفَهـم
بهـنَّ فلولٌ من قراعِ الكتـائـبِ

ووجه التوكيد فيه أن الأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً، فإذا نطق المتكلم بإلاّ أو نحوها، توهَّم السامع قبل أن ينطق بما بعدها أنّ ما يأتي بعدها مُخْرَجٌ مما قبلها، فيكون شيء من صفةِ الذمِّ ثابتًا، وهذا ذم، فإذا اتَتْ بعدها صفة مدحٍ تأكّد المدح، لكونه مدحًا على مدح، وإن كان فيه نوع من المخادعة. ومنه قول النابغة الجَعْديّ:

فتًـى كَمُـلتْ أخـلاقُـهُ غيرَ أنّـهُ
جوادٌ فَمَـا يُبْـقـي من المـالِ باقِيَا

والاستدراك في هذا الباب يجري مجرى الاستثناء، كما في قول بديع الزمان الهَمَذاني:

هو البـدرُ إلا أنَّـهُ البحْـرُ زاخـرًا
سوى أنّـه الضـرغـامُ لكنّـه الوبـلُ

وعكسه الذم بما يشبه المدح. من ذلك قول الشاعر:

يا رسولاً أعداؤه أرذلُ النا
س جميعًا لكنهم في الجحيم

(الإيضاح ٤/ ٥٨ـ٦١).

□ تانِ

تان اسم إشارة، وهو مثنى (تي). ويجوز في نونِه التخفيف كثيرًا، والتشديد قليلاً و(ر: اسم الإشارة).

□ التأنيث

الأصل في الأسماء التذكير، والتأنيث فرع، ولذلك فإن التأنيث يُدَلُّ عليه بعلامة. وكذلك الأفعال المسندة إلى الفاعل المؤنث بحاجة إلى علامة تأنيث (ر: الفاعل).

علامات التأنيث:

١ـ التاء المتحركة في آخر الاسم كقائمة.

٢ـ التاء الساكنة في آخر الفعل الماضي كقَامَتْ.

٣ـ التاء المتحركة في أول الفعل المضارع نحو: الدنيا تَخْدَع.

٤ـ الألف المقصورة في الأسماء كحُبْلَى ودُنْيَا (ر: ا ـ الألف اللينة).

٥ـ الألف الممدوة، وهي ألف بعدها ألف، فتقلب الثانية منهما همزة، كحمراء (ر: ا ـ الألف اللينة).

ولا يُجمع بين الألف والتاء في اسم واحد.

هذا، وقد يكون الاسم المؤنث مؤنثًا بتاء تأنيثٍ مقدرة. ويستدل على ذلك، بالضمير العائد نحو: **﴿النارُ وعدهَا الله الذين كفروا﴾** **﴿حتى تَضَع الحربُ أوزارها﴾** **﴿وإن جَنَحُوا للسَّلْمِ فاجنح لها﴾**. وبالإشارة إليها نحو: **﴿هذهِ جهنم﴾** وبثبوتها في تصغيره نحو: عيينة وأُذينة، أو فعله نحو قوله تعالى: **﴿ولما فَصَلَتِ العِيرُ﴾**، وبسقوطها من عدده كقول الشاعر في وصف قوس:

أرْمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أجْمَعُ
وَهْيَ ثَلاثُ أذْرُعٍ وإصْبَعُ

والمؤنث قسمان: الأول: مؤنث حقيقي، وهو ما دل على أُنثى حقيقية كامرأة وليلى وهند وناقة وأرنب، والمؤنث الحقيقي يسمى مؤنثًا معنويًا سواء كان في الاسم علامة تأنيث أو لم تكن.

والثاني: مؤنث مجازيّ، وهو ما يعامل معاملة المؤنث في الأحكام اللفظية، ولكنه لا يدل على أُنثى حقيقية كسفينة وأرض.

المؤنث اللفظيّ: ما فيه علامة التأنيث فهو مؤنث لفظي سواء أكان لمؤنث حقيقيّ كسلمى وفاطمة، أو لجمع كمرضى، أو لمذكّر كحمزة وطلحة وعلامة.

وبهذا يتبين أن نحو امرأة وناقة: هو مؤنث لفظيٌ مَعْنَويّ، وأن حمزة: لفظيٌّ فقط، وهند: معنوي فقط، وأرض مجازي فقط (التوضيح ٢/ ٢٧٥، ٢٧٦).

□ التَّبَعِيَّة

(نحو) التابع هو ما يشارك ما قبله في إعرابه اللفظي أو التقديري أو المَحَلِّي. والأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خَمْسَة: النعتُ، والتَّوكيد، وعطف البيان، والنَّسَق، والبدل.

والصحيح أن العامل فيها هو العامل في متبوعها ـ ما عدا البدل فإن عامله محذوف. فالبدل في حكم المستقل عن جملة المبدَلِ منه.

ولا يفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي محضٍ عن كل منهما. ويجوز الفصل بمعمول أحدهما، وبعامل المتبوع، ومعمول العامل، ومفسِّره، وبالقَسَم وجوابِهِ، وبالاعتراض، والاستثناء. ويمتنع تقديم التابع على المتبوع (التوضيح ٢/٧٠) هذا وتُعْلَمُ أحكام كل من التوابع بالرجوع إلى موضعه من هذا المعجم.

□ التبليغ

(بديع) التبليغ نوع من المبالغة (ر: المبالغة).

□ التتميم

(معاني) التتميم هو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلةٍ تفيد نكتة، كالمبالغة في قوله تعالى: **﴿ويطعمون الطعام على حبه﴾** أي: مع حبه. والضمير للطعام. أي مع اشتهائه والحاجة إليه. وكقول الشاعر:

إنِّي على ما ترين من كِبَري
أعرف من أين تؤكل الكَتِفُ

(الإيضاح ٢/ ١٦٢، ١٦٣).

□ التثنية

التثنية هي أن يُلحق بآخر المفرد ألف ونون في حالة الرفع، أو ياء ونون في حالَتي النَّصْب والجر، للدلالة على اثنين من ذلك الجنس. ولا يُثَنَّى المثنى، ولا المجموع جمع مذكر سالمًا، ولا المُرَكَّب المزجيّ. وقد تمتنع تثنية المفرد استغناء بتثنية غيره. فلا يثنى (سواء) استغناء بقولهم: (سِيَّان).

هذا، ويلحق بالمثَنَّى في إعرابه أربعة ألفاظ: كلا وكلتا مضافين إلى الضمير، واثنان واثنتان (ويقال فيها أيضًا: ثِنْتَان).

هذا، ولا يثنى إلا الأسماء المعربة. أما قولهم: (هذانِ) و(اللَّذان) فهو وضعٌ مستقل عن قولهم: (هذا) و(الذي) (التوضيح ١/ ٣٢).

ونون المثنى وما حمل عليه مكسورة، وفتحها لغة، كقول الشاعر:

على أحْوَذِيَّيْنَ استقلَّتْ عشيَّةً
فما هي إلا لمحةٌ وتغيبُ

وهو لحميد بن ثور من قصيدة يصف قطاةً بشدة الجناحين. وكقول الشاعر:

اعرفُ منها الجيدَ والعَيْنَانَا
ومِنْخَرَينِ أشْبَهَا ظَبْيَانَا

(التوضيح ١/٣٨).

كيفية التثنية: المفرد إذا ثُنّيَ لم يغيَّر فيه شيء إن كان صحيح الآخر كرجلٍ وامرأةٍ، أو كان مختومًا بواو قبلها ساكن كدلوٍ، أو ياء كظبي وقاضي.

أما ما يدخله التغيير عند تثنيته فهو المقصور والممدود لا غير:

تثنية المقصور: عند تثنية المقصور تنقلب ألفه ياءً ما لَمْ تكن ثالثة مبدلة من الواو، كَعَصَا، وقَفَا، تقول في تثنيتهما: عَصَوَان وقَفَوَان. أما فَتًى ومُسْتَدْعًى فَتَثْنِيَتُهُمَا فَتَيَان ومستدعَيَان.

تثنية الممدود: عند تثنية الممدود يُنْظَرُ في همزته.

فإن كانت أصلية (غير منقلبة) سَلِمَتْ في التثنية، تقول: إنْشَاءَان.

وإن كانت الهمزة بعد ألفِ التأنيث الممدودة وجب قلبها واوًا، تقول: حمراوانِ حسناوانِ.

وإن كانت الهمزة منقلبة عن ياءٍ أو واوٍ جاز سلامة الهمزة وهو الأحسن تقول: كساءَانِ وبناءَان، وجاز إبدال الهمزة واوًا، تقول: كساوان وبناوان (التوضيح ٢/ ٢٨٩-٢٩١).

□ تجاهل العارف

(بديع) تجاهُلُ العارف هو سوق المعلوم مساق المجهول لنكتة، كالتوبيخ في قول الخارجيَّة:

أيا شَجَرَ الخابور ما لك مورقًا
كأنَّك لم تجزعْ على ابن طريفِ

وكالمبالغة في المدح في قول البحتري:

أَلَمْعُ برقٍ سرى أم ضوء مصباحِ
أم ابتسامَتُها بالمنظر الضاحي

أو في الذم في قول زهير:

وما أدري، وسوف إخالُ أدري
أقومٌ آل حصنٍ أم نساءُ

والتدلُّه في الحب في قول الشاعر:

بالله يا ظَبَيَاتِ القاع قُلْنَ لنا
ليلايَ منكنَّ أم لَيلى من البَشَرِ؟

(الإيضاح ٤/ ٦٦-٦٨).

□ التجريد

(صرف) الأسْمَاء والأفعال المتصرِّفة (غيرُ الجامدة) تنقسم إلى قسيمن: مُجَرَّد ومزيد (ر: الزيادة).

والأسْمَاءُ المُجَرَّدَةُ: إما ثلاثيةٌ أو رباعية أو خماسية، ولا تكون أكثر من ذلك.

فالاسم الثلاثي المجرَّدُ له أَحَدَ عَشَرَ وزنًا، لأنَّ أوله واجب الحَرَكَةِ، والحركاتُ ثلاث، والحرف الثاني يكون مُحَرَّكًا وساكِنًا، فإذا ضربتَ ثلاثة أحوالِ الأوَّلِ في أربعةِ أحوالِ الثاني - خرج من ذلك اثنا عشر، وأمثلتها. فَلْسٌ - فَرَسٌ - كَتِفٌ - عَضُدٌ، حِبْرٌ - عِنَبٌ - إِبِلٌ؛ قُفْلٌ - صُرَدٌ - دُئِلٌ - عُنُقٌ.

والمهمل منها (فِعُلٌ).

أوزان الاسم الرباعي المجرّد: هي خمسةٌ أمثلتُها: جَعْفَرٌ، زِبْرِجٌ (وهو السحاب الرقيق) وفِطَحْلٌ (وهو الجمل الضخم) ودِرْهَمٌ وجُخْدَب (نوع من الجراد).

أوزان الاسم الخماسيّ المجرّد: للخماسيِّ المجرَّدِ أربعةُ أوزان، أمثلتُها: سَفَرْجَل، جَحْمَرِش (العجوز المسنة) قِرْطَعْب (الشيء الحقير التافه) قُذَعْمِل (الضَخْمُ من الإبل) وأوزانها على الترتيب: فَعَلَّل، فَعْلَلِل، فِعْلَلّ، فُعَلِّل.

فجملة الأوزان المتفق عليها للاسم المجرد عِشْرُونَ (التوضيح ٢/ ٣٧٢-٣٧٤).

الأَفْعَالُ المُجَرَّدَةُ: ينقسمُ الفِعْلُ إلى مجرَّدٍ ومزيد.

فالمجرَّدُ إمَّا ثلاثيٌّ أو رباعيٌّ، ولا يكون خماسيًّا، ولا أكثرَ منه. وأوزان الثلاثيّ ثلاثة: كضَرَب، وعَلِمَ، وظَرُفَ. ورابعها (فُعِلَ) الخاص بالمبنيِّ لِلْمَجهولِ كَضُرِبَ (التوضيح ٢/ ٣٧٥).

والمبني للمعلوم مقرونًا ماضيه بمضارعه منحصر في سبعة أبواب:

(١) فَعَل يفعُل (٢) فَعَل يفعِل (٣) فَعَل يفعَل (٤) فَعِل يفعَل (٥) فَعُل يفعُل (٦) فعِل يفعِل.

ويقال للأول باب نصر، وللثاني باب ضرب، وللثالث باب فتح، وللرابع باب فرح، وللخامس باب كرُم، وللسادس باب حسِب.

وهذه الستة مرتبة هنا بحسب كثرة ما يرد عليها من الأفعال في العربية.

(٧) أما الفعل الرباعي المجرّد فله وزن واحد هو: فَعْلَل يُفَعْلِل.

الباب الأول (باب نصر ينصر): مقيس في أربعة أنواع:

١- واويّ العين، كسادَ يسودُ، وقال يقول.

٢- واوي اللامّ، كدعا يدعو، وخَطَا يخطو. ويستثنى من ذلك أفعال قليلة وردت من الباب الخامس.

٣- المضعَّفُ المتعدي، ومنه: سبّه يسُبُّه، وردَّه يرُدّه. إلّا أن المضعّف قد يرد من الباب الرابع، كَمَلَّ الحديثَ يَمَلُّه.

٤- فعل الغَلَب في المغالبة، كفاخرتُهُ فَفَخَرْتُه أفْخُرُه. وضاربْتُه فضربْتُهُ أضْرُبُه.

وقد يجيء من هذا الباب أفعال أخرى سماعًا، متعدية كنصَر ينصُر، ولازمة كقعَد يقعُدُ.

الباب الثاني (باب ضرب يضرب): وهو مقيس في أربعة أنواع أيضًا:

١- واويّ الفاء بشرط أن لا تكون لامه حرف حلق. ومثاله: وَثَبَ يَثِب، ووقَف يقِف، ووَكَل يكِل، ووفَى يفِي. أما حلقي

اللام من هذا النوع فهو من الباب الثالث. ومن ذلك وَقَعَ يَقَع، ووَجَأَ يَجَأ.

٢ـ يائي العين، كباع يبيع، وسارَ يسير.

٣ـ يائي اللام، بشرط أن لا يكون حلقيّ العين. ومثاله: رمَى يرمِي وكَوَى يكوي. فإن كانت عينه حرف حلق فهو من الباب الثالث. ومن ذلك رأى يَرَى، رعَى يرعَى.

٤ـ المضعف اللازم، كعفَّ يَعِفُّ، وضجَّ يضِجُّ. فإن كان أصل المضعّف متعديًا وعرض له اللزوم بقي ضمُّ عينه في المضارع كعَمَّ النبتُ يَعُمُّ، إذا طال، فإن أصله التعدي، يقال: عَمَّ النبت الأرض.

وهناك أفعال مضعّفة لازمة هي من الباب الرابع منها: مسَّ يَمَسُّ، وشَلَّ يَشَلُّ.

ووردت من هذا الباب، سماعًا، أفعال من غير هذه الأنواع الأربعة، كضَرَب يضرِب، وقَطَفَ يقطِف.

الباب الثالث: (باب فتحَ يفتَح): ويشترط في كل فعل من أفعال هذا الباب أن تكون عينه أو لامه حرف حلق كسَحَبَ يَسْحَبُ ونَعَبَ يَنْعَبُ وكَبَدَأ يَبْدأ، وصَرَعَ يَصْرَع.

الباب الرابع (باب فَرِحَ يَفْرَحُ): وهذا ملتزم في كل فعل مكسور العين في الماضي أن يكون مفتوحًا في المضارع. ولم يخرج عن هذه القاعدة إلا (٣١) فعلًا هي المذكورة في الباب السادس. ومن أمثلة هذا الباب الرابع: سمع يسمَع، وعلِمَ يَعْلَمُ، وصعِد يصعَد.

الباب الخامس (باب كَرُمَ يَكْرُمُ): وهذا ملتزم في كل فعل مضموم العين في الماضي أن يكون مضمومها في المضارع. ولا يجيء إلّا في الأفعال الدالّة على الأوصاف الخِلْقِيّة، أي التي لها مُكْث، من الغرائز والطباع والأخلاق ونحوها. ولك أن تنقل إلى هذا الباب كلّ فعلٍ ثلاثيّ وإن لم يكن أصله منه إذا قصدت الدلالة على أن معناه أصبح كالغريزة في صاحبه، فتقول: عَلُمَ، وفَهُمَ.

وقد تستعمل الأفعال من هذا الباب للدلالة على معنى التعجب فتتجرَّدُ من الدلالة على الحدوث.

ومن أمثلة هذا الباب: صَلُح يَصْلُح، وكَبُر يكبُر.

الباب السادس (باب حسِبَ يحسِب): وسمع في هذا الباب ٣١ فعلًا منها ١٢ فعلًا ورد مضارعها مكسور العين ومفتوحها: منها حسِب يحسَبُ، ويبِس ييبَس، ويئِس ييئَس.

والباقي وعددها ١٩ فعلًا، وردت بكسر العين لا غير، في المضارع، منها: وَرِثَ يَرِثُ، ووَلِيَ يلي، ووهِمَ يَهِمُ (دروس التصريف ١/٩٠ـ ١٢٧).

□ التجريد

(بيان) تجريد الاستعارة قرنها بما يلائم المشبه (ر: الاستعارة).

□ التجريد

(بديع) التجريد، هو أن يُنتَزَع من أمرٍ ذي صفة أمرٌ آخر مثله في تلك الصفة مبالغةً في كمالِها فيه. وهو أقسام:

منها نحو قولهم: لي من فلانٍ صديقٌ حميم ـ كأنه بلغ من الصداقة مبلغًا صحّ معه أن يستخلص منه صديق آخر.

ومنها نحو قولهم: لئن سألتَ فلانًا لتسألن به البحر.

ومنها نحو قول الشاعر:

وشَوْهاءَ تَعْدُو بي إلى صارخِ الوغى
بمستلئمٍ مثلِ الفَنِيقِ المرحَّلِ

أي تعدو بي، ومعي من نفسي لكمال استعدادها للحرب مستلئمٌ أي لابس لأمة. ومنها نحو قوله تعالى: ﴿لهم فيها دارُ الخلد﴾ فإنّ جهنّم هي دار الخلد، لكن انتزع منها مثلها.

ومنها نحو قول الحماسي:

فلئن بقيت لأرحلنّ بغزوةٍ
تَحوي الغنائمَ أو يموتَ كريمُ

ومنها نحو قول الشاعر:

يا خيرَ مَنْ يركبُ المطيَّ ولا
يَشْربُ كأسًا بكفِّ مَنْ بَخِلا

ونحوه قول الآخر:

إن تلقَني لا ترى غيري بناظِرَةٍ
تنسَ السلاحَ وتعرفْ جبهةَ الأسَدِ

ومنها مخاطبة الإنسان نفسه، كقول الأعشى:

ودِّعْ هريرةَ إنَّ الرَّكْبَ مرتحلُ
وهل تُطيقُ وَداعًا أيُّها الرجلُ

(الإيضاح ٤/ ٤٤-٤٦).

□ التجويد

التجويد في اللغة التحسين، وفي اصطلاح القُرّاء تلاوة القرآن بإعطاء كل حرفٍ حقَّه من مَخرجه وصفته اللازمة له من همسٍ وجهر، وشدّةٍ ورخاوة، ونحو ذلك، وردّ كلِّ حرفٍ إلى أصله من غير تكلّف. وهو ثلاثُ مراتب من حيث السرعة والبطء: تحقيق، وتدوير، وحَذْر (رها).

والتحقيق مذهب ورش وعاصم وحمزة، **والتدوير** مذهب ابن عامر والكسائي، **والحدر** وهو الإسراع مذهب ابن كثير وابن عمرٍو وقالون.

والمختار أن يكون التحقيق للتعليم والرياضة والتدريب، أو للتدبّر، ويسمي حينئذ الترتيل.

وأكمل التجويد أن يُقرأَ القرآنُ على منازِلِه، فإن قرأ آيةً فيها تَهْديد نطق بها نُطْقَ المهدِّد، وإن كان فيها حزْنٌ حزَّن صوته (التّهانوي ١/ ٩٦).

ومن قدر على التجويد فتركه أثِم، ومَنْ كان لسانه لا يطاوعه فلا يكلّف الله نفسًا إلاّ وُسْعها.

وليس التجويد بتمضيغ اللسان، وتعويج الفكّين، وترعيد الصوت، وتمطيط الشد، وتقطيع المَدّ، كما يفعل كثيرٌ من القُرّاء، بل هو القراءة السهلة الحلوة اللطيفة، التي لا مضغ فيها ولا لوك، ولا تعسُّف ولا تكلّف، ولا تصنُّعَ ولا تَنطّع، ولا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء بوجه من وجوه القراءات والأداء (النشر ٢١٣/١) وانظر للتفصيل كلّ حرفٍ وحده لتعرف مخرجه وأحكام النطق به، في موضعه من هذا المعجم.

□ التحذير

(نحو) التحذير: هو تنبيه المخاطب على أمرٍ مكروهٍ ليجتنبه. ويكون التحذير بثلاثة أشياء: ١ـ بإياك وأخواتها ٢ـ بما ناب عنها من الأسماء المضافةِ إلى ضمير المحذَّر، كَنَفْسَكَ، أوْ: رَأْسَكَ ٣ـ بذكر المحذَّرِ منه، كقولِكَ: الأَسَدَ الأسد.

فإن ذكر التَّحذِير بلفظ (إيّا) لم يَجُزْ ذكر العامل، لِقيام (إيّا) مقامه، سواءٌ عطفتَ عليه أو كرَّرْتَه، أم لم تَعْطِفْ ولم تُكرِّره، تقول: إياكَ والأسد، والأصل: إحْذَرْ تَلاقِي نَفسِكَ والأسدِ، ثم حذف ما قبل الضمير فانفصل، وقيل الأصل: باعِدْ نَفْسَكَ واحْذَرِ الأَسَدَ (أقول: وهو أوْجَهُ عندي).

وتقول: إيّاكَ من الأسد، والأصل: باعد نَفْسَكَ من الأسد، ثم حذف (باعد) وفاعله والمضاف.

هذا، والجائز تحذيره بإيا قياسًا هو المخاطب، أما المتكلم والغائب فلا. وشذ قول عمر رضي الله عنه: وإيايَ وأن يحذف أحدكم الأرنب. وشذ قول بعضهم: إذا بلغ الرجل السِّتين فإياهُ وإيّا الشوابّ.

وإن ذكر المحذَّر بغير لفظ (إيّا)، أو اقتُصِرَ على ذكر المحذر منه، فإنما يجب الحذف إن كررت أو عطفت، فالأول نحو: نَفْسَكَ نَفْسَكَ، ونحو: الأَسَدَ الأَسَدَ، والثاني نحو: ﴿نَاقَةَ الله وسُقْيَاها﴾.

وفي غير ذلك يجوز الإظهار كقول الشاعر:

خلِّ الطريقَ لمن يَبْنِي المنارَ بِهِ
وابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضطَرَّكَ القَدَرُ

(التوضيح ٢/ ١٥٦ـ١٥٨).

□ التحضيض

التحضيض طلبٌ بحثٍّ. ومن أدواته ألَّا وهلّا ولولا ولوما، وتدخل على الجمل الفعلية الخبرية فتقلبها إلى طلبية.

ومنه قوله تعالى: ﴿لوما تأتينا بالملائكة...﴾.

ومنه قول الشاعر للحجاج حينما فرّ من غزالةَ الخارجية:

أسدٌ عليَّ وفي الحروب نعامةٌ
فتخاءُ تنفِر من صفير الصافِرِ
هلَّا برزْتَ إلى غزالةَ في الوغى
بل كان قلبك في جناحي طائر

□ التحقيق

(قراءات) التحقيق في قراءة القرآن هو إعطاء كل حرف حقّه، من إشباع المدّ. وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات، وتوفية الغُنّات، وتفكيك الحروف وهو بيانها وإخراج بعضها من بعض بالسكت والتَّرسُّل واليُسر والتُّؤدة، وملاحظة الجائز من الوقوف. ولا يكون مع التحقيق قَصْرٌ، ولا اختلاس، ولا إسكان متحرِّكٍ، ولا إدغامه، ولكن لا ينبغي أن يتجاوز فيه إلى حد الإفراط، من تحريك السواكن، وتوليد الحروف من الحركات، وتكرير الراءات، وتطنين النونات بالمبالغة في الغنة. وإمام أهل قراءة التحقيق هو حمزة، وقد أنكر الإفراط عندما سمع من يفرط في التحقيق. وقراءة التحقيق تستحب لغرض التعليم.

وخلاف التحقيق قراءة الحدر وهو الإسراع، والتدوير وهو التوسط (النشر ١/٢٠٥) والتحقيق نوع من الترتيل (ر: الترتيل) وهو خير من الحَدْر (ر: الحدر) والتدوير خيرٌ (ر: التدوير).

□ التحويل

أفعال التحويل ر: صيَّر وأخواتها.

□ تَخِذَ

تخذ فعل من أفعال التصيير تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر (ر: صيّر وأخواتها) قيل إنها أصل برأسه، تَخِذَ تَخْذًا، واتخذ افتعل منه. وقال الجوهري: الاتخاذ الافتعال من (الأخذ) إلا أنه أُدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء، ثم لمّا كثر استعماله بلفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه (فَعِلَ يفعَل) قالوا: تَخِذَ يَتْخَذُ (لسان العرب ـ تخذ).

□ التخصيص

(نحو) التخصيص هو تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، وتقليل الاشتراك الحاصل في المعارف. وبعضهم يسمى النوع الثاني توضيحًا. ومثال التخصيص أن تقول: رأيتُ رجلًا، فيدور وهم السامع بين جميع الرجال الممكن تصوُّرهم، ثمّ تقول: أبيض، فيقل مجال دوران الوهم بانحساره عن أنواع الرجال غير البيض وانحصاره في البيض وحدهم (التهانوي ١/٤٢٩).

والتخصيص يكون بالوصف كما تقدم، أو بالإضافة، مثل شجرةُ عنبٍ.

□ التخييل

الاستعارة التخييلية: ر: الاستعارة ـ الاستعارة التخييلية.

□ التدبيج

(بديع) التدبيج نوع من الطباق، كقول أبي تمام:

تردَّى ثيابَ الموتِ حُمْرًا فما دجىٰ
لهـا الليلُ إلا وهي من سُنْدُسٍ خُضْرُ

وقول الحريري: فَمنذُ ازورّ المحبوب الأصفر، واغبرّ العيش الأخضر، اسودَّ يومي الأبيض، وابيضَّ فَوْدي الأسود، حتى رثىٰ لي

العدوُّ الأزرق، فحبذا الموت الأحمر.

ومعنى التدبيج أن يُذكر في معنى من المدح أو غيره ألوان بقصد الكناية أو التورية. أما تدبيج الكناية فكبيت أبي تمام، وأما تدبيج التورية فكلفظ الأصفر في قول الحريري (الإيضاح ٤/٩-١١).

□ التَّدوير

(قراءات) التدوير (في قراءة القرءان) اصطلاح يقصد به التوسُّطُ بين التحقيق والحَدْر. وقد صحّ التدوير عن جميع أئمة القرّاء. وهو المختار عند أهل الأداء. وهو معنى ما رويَ عن ابن مسعود: لا تنثروه (أي القرءان) نثر الدَّقَل (أي التَّمْر) ولا تَهُذُّوه هذَّ الشِّعر (النَّشر ١/٢٠٧).

□ التذكير

(نحو) المذكر اسمٌ لم توجد فيه علامة التأنيث لا لفظًا ولا تقديرًا. وهو إما مذكَّرٌ حقيقي، وهو ما دلَّ على حيوانٍ له أنثى من جنسه، وإما مذكَّرٌ غير حقيقي، وهو ما عدا ذلك (التهانوي ١/٥١٣).

والتذكير هو الأصل في الأسماء، ولذلك لم تكن له علامة. والتأنيث فرع عنه فاحتاج إلى علامة (ر: التأنيث).

□ التذييل

(معاني) التذييل هو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها للتوكيد. وهو ضربان:

١ـ ضَرْب لا يخرج مخرج المثل لعدم استقلاله بإفادة المراد وتوقُّفِهِ على ما قبله، كقول ابن نباتة السعدي:

لم يُبْقِ جودك لي شيئًا أُؤَمِّلُهُ
تركْتَني أَصْحَبُ الدنيا بلا أَمَلِ

٢ـ وضَرْبٌ يخرج مخرج المثل، كقول الحطيئة:

تزور فتًى يُعطِي على الحمد ماله
ومن يُعْطِ اثمانَ المكارم يُحْمَدِ

وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى: ﴿وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفَإن مِتَّ فهم الخالدون. كلُّ نفس ذائقة الموت﴾ فإنّ قوله: ﴿أفان متّ فهم الخالدون﴾ من الأول، وما بعده من الثاني، كلٌّ منهما تذييل على ما قبله (الإيضاح ٢/ ١٥٦-١٥٩).

□ التذييل

(عروض) التذييل من علل الزيادة، ويكون بزيادة حرف ساكن على ما آخره وتد مجموع، ومثاله (متفاعلن) تصير بعد التذييل (متفاعلان).

□ الترادف

الترادف (الحقيقي): لا بد لتحقق الترادف مما يلي:

١ـ الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقًا كاملاً. فإن وجد بينهما فرق ولو جزئي لم تكونا مترادفتين.

٢ـ الاتحاد في البيئة اللغوية. فإن كان

الترادف ـــ

والترتيل مع قلة القراءة أفضل من السُّرعة مع كثرتها، وأكثر أجرًا. والترتيل يكون للتدبّر والتَّفكّر والاستنباط. والتحقيق نوع من الترتيل (النَّشر ١/ ٢٠٩).

□ الترجمة

الترجمة هي نقل الأفكار من لغة إلى أخرى. وبعضهم يسمّيها التعريب. والأولى أن التعريب هو نقل اللفظ. والترجمة نقل المعنى.

طرائق الترجمة: قال الصفدي: للترجمة طريقتان:

الأولى: أن ينظر المترجم إلى كل كلمة مفردة من كلمات النصّ الأجنبيّ، وما تدل عليه من المعنى، فيأتي المترجم إلى العربية مثلاً بلفظة مفردة من الكلمات العربية ترادفها في الدلالة على ذلك المعنى، فيثبتها، ثم ينتقل إلى أخرى كذلك، إلى أن ينتهي مما يريد ترجمته.

وهذه الطريقة رديئة، لأنه لا يوجد في العربية مقابل لكل كلمة أجنبية. فيضطر المترجم إلى استخدام الألفاظ الأجنبية.

الطريق الثاني: أن يُحصِّل المترجم معنى الجملة في نفسه، فيعبّر عنها من العربية بجملة تطابقها، سواء تساوت الألفاظ أو خالفتها.

وهذا الطريق أجود.

ويرى أحمد حسن الزيات أنه ينبغي أن يُجمع بين المذهبين، وذلك ممكن في

كل منهما مستعملاً في بيئة دون الأخرى، فليس ذلك ترادفًا.

٣ـ الاتحاد في العصر.

٤ـ أن لا يكون أحد اللفظين نتيجة تطوّر صوتي للّفظ الآخر، فنحو «الجثل والجغل»، و«الجذب والجبذ» ليس من قبيل الترادف.

منشأ الترادف: ينشأ الترادف عادة من الأسباب الآتية:

١ـ توسع البيئة اللغوية حتى تضم بيئات مختلفة فيها ألفاظ متساوية المعاني، كما حدث في الجزيرة العربية.

٢ـ استعارة كلمة من لهجة أخرى أو لغة أخرى.

٣ـ تولّد أسماء جديدة من كلمات كانت تستعمل صفات. كالمهنّد واليماني من أسماء السيف.

٤ـ تناسي الفروق بين الألفاظ المتشابهة.

٥ـ تناسي المجازات (في اللهجات العربية/ ١٧٠ـ١٧٢).

□ الترتيل

(قراءات) الترتيل نوع من قراءة القرءان، وهو أن يُقْرَأ على مُكثٍ وتَفَهُّمٍ من غير عجلة. قال الله تعالى: ﴿**ورتِّلِ القرءان ترتيلا**﴾ قال ابن عباس: بَيِّنْهُ. وقال مجاهد: تَأَنَّ فيه. وقال الضحّاك: أَنْبِذْهُ حرفًا حرفًا. وكانت قراءة النبيّ (ﷺ) مُفَسَّرَةً حرفًا حرفًا.

ترجمة الآثار العلمية. أما الأدب فينبغي أن يضيف إلى ذلك استشعار التجربة العاطفية التي ترجمها الشاعر أو الكاتب ليكون التعبير عنها قويًّا صادقًا. فالعمل في ذلك: أنه يترجم النص الأدبي إلى العربية نقلاً حرفيًّا على حَسَب نَظْمِهِ في لغته، ثم يعود فيجُريه على الأسلوب العربيّ الأصيل، فيقدِّم ويؤخر دون أن يزيد أو ينقص، ثم يعود مرة ثالثة فيفرغ في النصّ روح المؤلِّف وشعوره باللفظ الملائم، والمجاز المطابق، والنسق المنتظم، بحيث يتيقّن أن المؤلف لو كان عربيًّا لما كتبه على غير تلك الصورة. ومن هنا كانت الترجمة أشق من التأليف (فن الترجمة/ ١٥-٢٠).

ولا بدّ أن يكون المترجم عالمًا بما يُذكر في النصّ، وأن يجيد اللغة التي ينقل منها واللغة التي ينقل إليها. ولا بدّ من اعتبار الأسلوب، وطريقة الأداء والتعبير، وذوق اللغة التي ينقل إليها.

ولا بد من إحاطة المترجم بموضوع الترجمة. ولا بد أن يعتني بإعادة الأعلام الشخصية وأسماء الأمكنة ونحوها إلى ألفاظها الصحيحة، وإعادة النصوص القرآنية والحديثية والشعرية ونحوها إلى ما كانت عليه. وهذا في النصوص التي تعاد ترجمتها إلى لغتها الأصلية.

الزيادة والنقص في النص المترجَم: ينبغي أن لا يزيد المترجِم أو ينقص من النص المترجَم إلّا لمقتضٍ يضطرُّه إلى ذلك. ولكن الترجمات المعتمدة في الآداب العربية، يلاحظ فيها عند تعددها واتحاد الأصل، أنها قلّما حافظت على هذا المبدأ. ومِنْ هنا كان الأَوْلى أن يعمد المترجم إلى النص الأصلي في لغته الأصلية فيترجم عنه، أما الترجمة من الترجمة فقد توقع المترجم الثاني في المآخذ والمزالق التي وقع فيها المترجم الأوّل. [ويزيد عليها، فيبتعد عن الأصل كثيرًا].

وبعض كبار التراجمة لجأوا إلى البتر والحذف وإهمال بعض العبارات المذكورة في الأصل لاعتبارات خاصة، كأن لا يؤذي شعور قومه بترجمة مطاعن ومثالب وجهها المؤلف الأجنبيّ إليهم، أو إلى عقائدهم أو عوائدهم. وكأن تكون عبارة المؤلف مما يُستحيا من التصريح به. ولكن ذلك لا يعني أن مثل ذلك التصرّف سليم [دائماً].

اختيار اللفظة المترجمة: إن عملية اختيار اللفظة الملائمة في الترجمة عملية بالغة الصعوبةِ سواء بالنسبة إلى ترجمة المصطلحات أو ترجمة النصوص. فلا بد أن تكون اللفظة مناسبة للمقام، موافقة لروح النصّ. ولا بدّ أن تكون ذات دلالة تامّة على المعنى المرادّ، وأن تكون خفيفة في النطق، موافقة للذوق والعرف العام بأن لا تحمل معنًى غير لائق عند العامَّة، ولا يكون في حروفها تنافر؛ فلم تَعِش الألفاظ الآتية في ترجمة مقابلاتها المذكورة معها (١) (النَّجَّاش)، ترجمة لكمة Chauffeur

الترجمة ـــ
جَارِيَ لا تستنكِري عَذِيري
سَيْري وإشفاقي على بَعِيري

ثم إذا حذفت التاء لم يَجُزْ حَذْفُ حرفٍ آخَرَ قبلها بوجهٍ من الوجوه.

أما الخالي من التاء إن لم يكن علمًا فلا يُرَخَّم. ويجوز ترخيم العلم غير الثلاثي.

فإن أُريد ترخيمه فالأكثر الاكتفاء بحذف حرفٍ واحد، نحو: يا سُعَا ويا مالِ، في ترخيم سعادَ، ومالِكٍ. ويجوز حذف حرفين إن كان ما قبل الآخر حرف مدٍّ زائدًا بشرط أن يبقى بعد الحذف حروفٌ ثلاثةٌ على الأقل وذلك نحو: مروان وسلمان وأسماء ومنصور. تقول فيها: يا مَرْوَ، ويا سلمُ، ويا أسْمُ، ويا منصُ. قال الشاعر:

يا مَرْوُ إنَّ مطيّتي محبوسةٌ
ترجو الحِبَاءَ وربُّها لم يَيْأسِ

وقال:

يا أسْمُ صبرًا على ما كان من حدثٍ
إن الحوادِثَ ملقيٌّ ومُنْتَظَرُ

إعراب المرخم: الأكثر أن يُنوى المحذوفُ فلا يُغَيَّر ما بقي، بل يَبْقى على حاله قبل الحذف من حركةٍ أو سكون، وصحةٍ أو إعلال؛ لأن المحذوف في نية الملفوظ، وتسمى هذه لغة من ينتظر وهي اللغة الفُضْلى، لأن الحرف المحذوف في حكم الموجود فهو حقيقٌ بأن يراعَى. تقول لغرابتها وثقلها على السمع، وحلّ محلها (السائق) (٢) (البزيع) ترجمة لكلمة Gentleman ، لغرابتها وثقلها كذلك، وحلّ محلها (السيِّد) (٣) (الخَفَر الجنسي)، ترجمة لكلمة Le Garde Nationale ، لما فيها من التباس بحياء الرجال من النساء وعكسه، وحلّ محلّها (الحرس الوطني) و(الحرس القومي).

ومع هذا فإن الوصول إلى اللفظ المساوي يكاد يكون في بعض الأحيان مستحيلاً، لما ينبعث من كل لفظة في لغتها من الإيحاءات والظلال (فنّ الترجمة ـ بتصرف).

□ الترجّي

ر: الرجاء.

□ الترخيم

الترخيم حذف بعض الحروف الأصلية من الكلمة لغير علة مطّردة. كحذف لامي يدٍ ودمٍ إذ إن أصلهما يدي، ودمي.

ترخيم المنادى: يجوز حذف تاء التأنيث من آخر المنادى كقول امرىء القيس:

أفاطمَ مهلاً بعضَ هذا التدلُّلِ
وإنْ كُنْتِ قد أزمعتِ صَرْمي فأَجْمِلِي

ولو كان ما فيه التاء غيرَ عَلَمٍ جاز ترخيمُهُ أيضًا، تقول: في (جارية) لمعيَّنةٍ ـ يا جاريَ. قال العجّاج:

في جعفر: يا جَعْفَ، بالفتح، وفي حارث: يا حارِ، بالكسر، وفي منصور: يا مَنْصُ، بتلك الضمة، وفي هرقل: يا هِرَقْ، بالسكون.

ويجوز ألَّا يُنوَى المحذوف، فَيُجْعَلُ الباقي كأنه آخِر الاسم في أصل الوضع. وهذه تسمَّى **لغة من لا ينتظر**، فتقول: يا جعفُ ويا حارُ ويا هِرَقُ، بالضم فيهن، وكذلك تقول: يا منصُ، بضمةٍ حادثةٍ للبناء. ولا تجوز هذه اللغة إذا التبس المذكر بالمؤنث: ولذلك تقول في ترخيم طالبة: يا طالبَ، بالفتح على لغة من ينتظر، ولا يجوز الضم لئلا يلتبس بنداء المذكَّر (التوضيح ٢/ ١٤٧ـ١٥١).

ترخيم غير المنادى: لا يجوز ترخيم غير المنادى إلَّا في ضرورة الشعر. وحتَّى في حال الضرورة لا يجوز أن يرخَّم إلا ما كان صالحًا لأن يباشره حرف النداء، وصالحًا في الوقت نفسه للترخيم لو كان منادى. قال الشاعر:

لَنِعْمَ الفتَى تعشو إلى ضوءِ نارِهِ
طريفُ بن مالٍ لَيْلَةَ الجوعِ والخَصَرْ

أي ابن مالك. وقال:

ألا أضْحَتْ حبالُكُمُ رِمامَا
وأضْحَتْ منكَ شاسعةً أُمَامَا

أي أُمامة (التوضيح ٢/ ١٥٢، ١٥٣).

تصغير الترخيم: انظر: التصغير.

□ الترشيح

(بيان) الترشيح قَرْنُ اللفظ المستعمل في غير معناه الأول بما يلائم معناه الجديد.

وقد تُرشَّحُ الكناية، والتورية، والمجاز اللغوي، والمجاز العقلي، وقد يرشَّح التشبيه أيضًا. ومن أمثلة ترشيح الاستعارة كلمة (أَنْشَبَتْ) في قول الشاعر:

وإذا المنية أنشَبَتْ أظفارها
أَلْفَيْتَ كلّ تميمةٍ لا تَنْفَعُ

ومنه قوله تعالى: ﴿**أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهُدَى فما ربحتْ تجارتهم**﴾ فذكر ربح التجارة مناسبٌ للمستعار منه وهو الشراء.

وضد الترشيح التجريد وهو قرن اللفظ بما يلائم المعنى الأول.

□ الترصيع

(بديع) الترصيع نوع من السجع تكون فيه الجملتان متساويتين في الوزن والقافية كقوله تعالى: ﴿**إن الأبرار لفي نعيم. وإن الفجار لفي جحيم**﴾.

□ الترفيل

(عروض) الترفيل من علل الزيادة، ويكون بزيادة سبب خفيف على ما آخره وتد مجموع. ومثاله (فاعلن) تصبح بعد الترفيل

(فاعلاتن) (أهدى سبيل/ ٢٧).

□ التَّرَقِّي

(بديع) الترقّي أن يذكر المعنى ثم يُرْدِفه القائل بما هو أبلغ منه كقوله تعالى: ﴿**هو الله الخالق البارئ المصوِّر**﴾ أي قدّر ما يوجده، ثم أوجده، ثم صَوَّره (شرح عقود الجمان للسيوطي/ ١٣٥).

□ الترقيق

الترقيق في نطق الحروف هو ما يسمى الاستفال (ره).

□ تَرَكَ

ترك فعل يأتي بمعنى مفارقة الشيء، ويأتي بمعنى صيّر (ر: صيّر وأخواتها).

□ التركيب

التركيب: هو ضم كلمة إلى كلمة فأكثر ليتكون لفظ له هيئة اجتماعية ذات دلالة مغايرة لدلالة مفرداته. وأنواعه أربعة:

١- تركيب إضافي: بإضافة اسم إلى اسم أو جملة (ر: الإضافة).

٢- تركيب تقييدي كقولك: كتابٌ كريم.

٣- تركيب مزجي، وهو ما تعود فيه الكلمتان كلمة واحدة لها حرف إعراب واحد، كبعلبك. وهذا النوع إن كان علمًا منع من الصرف (ور: الممنوع من الصرف. التصغير. النسب).

٤- تركيب إسنادي، وهو ما أسند فيه بعض مفرداته إلى بعض، وهو الجملة.

□ التسبيغ

(بديع) التسبيغ هو أن يعاد لفظ القافية في أول البيت التالي، وسماه قوم تشابه الأطراف، ومنه قول أبي نواس:

خُزَيمةُ خيرُ بني خَازِمٍ
وخازِمُ خير بني دارِمِ
ودارمُ خير تميمٍ وما
مِثْلُ تميمٍ في بني آدم

(شرح عقود الجمان/ ١٤٩).

□ التسبيغ

(عروض) التسبيغ من علل الزيادة، ويكون بزيادة حرف ساكنٍ على ما آخره سبب خفيف، ومثاله (فاعلاتن) تصير بعد التسبيغ (فاعلاتانْ).

□ التسليم

(بديع) التسليم هو أن يفترض المتكلّم حصول أمرٍ قد نفاه أو أفْهَمَ استحالته، ثم يسلِّمَ وقوعه، ويأتي بما يدلُّ على عدم فائدته، كقولِ صفيِّ الدين الحلّيّ:

سألتُ في الحبِّ عذّالي فما نصحوا
وهبه كان، فما نفعي بنُصحِهِمُ

(شرح عقود الجمان للسيوطي/ ١٣٢).

□ التسميط

(بديع) التسميط نوع من السجع يقع في

الشِّعر بأن يكون في البيت ثلاث سجعات غير القافية، ثنتان في المصراع الأول، وواحدة في الثاني، كقول صفيّ الدين الحلّي:

فالحقُّ في أُفُقٍ، والشِّركُ في نَفَقٍ
والكفرُ في فَرَقٍ، والدينُ في حَرَمِ

وقول الآخر:

هم القومُ إن قالوا أصابوا، وإن دُعُوا
أجابوا، وإن أعطَوْا أطابوا وأجزلوا

(شرح عقود الجمان/ ١٥٢).

□ التسهيل

(صرف. قراءات) التسهيل في الهمز أن تُقرأ الهمزة بين نطقها التامّ وبين حرف حركتها، بأن تُقرأ بين الهمزة والواو إن كانت مضمومة (كما في أُؤُمّ)، وبين الهمزة والياء إن كانت مكسورة (كما في أئمة)، وبينها وبين الألف إن كانت مفتوحة (كما في سأل) ويقال له أيضًا: الهمز بَيْنَ بَيْنَ (التهانوي/ ٦٩٣).

□ التسهيم

(بديع) التسهيم هو ما يسمى بالإرصاد.

ر: الإرصاد.

□ التشابه

(بيان) التشابه أن يُجمع بين شيئين في وجه الشبه، لا على سبيل إلحاق أحدهما بالآخر فيه، بل على سبيل التساوي بينهما، أو على سبيل تجاهل التفاوت. وهو نوع من التشبيه. ومثاله قول الشاعر:

رقَّ الزجاجُ وراقتِ الخَمْرُ
وتشابها فتشاكل الأمرُ
فكأنما خمرٌ ولا قَدَحٌ
وكأنما قَدَحٌ ولا خَمْرُ

(التهانوي ١/ ٨٠١).

□ التشبيه

(بيان) **تعريف التشبيه**: التشبيه الدلالة على مشاركة أمر لآخر في وصف جامع، بأداة من أدواته، وهي الكاف وكأن ومثل ونحوها، ظاهرة أو منوية.

وللتشبيه تأثير قويّ لا ينكر في تحريك النفوس إلى التأثّر بالمعاني، وخاصة تشبيه التمثيل. وفرق بين قولك: «أرى قومًا لهم منظر، وليس لهم مَخبَر» وتقطع الكلام، وبين أن تتبعه بنحو قول الشاعر:

في شَجَرِ السَّروِ منهمُ مَثَلٌ
له رُواء وما لَهُ ثمرُ

أسباب تأثير التشبيه: منها ما يحصل للنفس من الأُنس بإخراجها من خفي إلى جلي، كالانتقال من المعقول إلى المحسوس كما في بيت الشعر السابق الذكر.

ومنها الاستطراف، بذكر صورة نادرة أو تركيب صورة ممتنعة، كقول الشاعر في وصف البنفسج:

ولازَوَرْدِيَّةٍ تزهو بزُرْقَتِها
بين الرياض على حُمْرِ اليَوَاقيتِ
كأنها فوق قاماتٍ ضَعُفْنَ بها
أوائِلُ النارِ في أطراف كِبْريتِ

ومن فضائل التشبيه أنه يأتيك من الشيء الواحد بأشباه عدة، نحو أن يعطيك من القمر الكمال من النقصان، كما قال أبو تمام في رثاء صبيَّين:

لَهَفي على تلك الشواهد فيهما
لو أُمهلتْ حتى تصير شمائلا
لغدا سكونُهما حجًى، وصِبَاهما
حلمًا، وتلك الأرْيَحِيَّةُ نائلا
ولأعقب النجم المُرِذُّ بِدِيمَةٍ
ولعادَ ذاك الطلُّ جَوْدًا وابِلاَ
إن الهلال إذا رأيتَ نُمُوَّهُ
أيقنت أنْ سيصيرُ بَدْرًا كاملا

(الإيضاح ٣/ ٦-١٣).

وليست الاستعارة من التشبيه لأنها مبنية على تناسي التشبيه وادعاء دخول المشبَّه في جنس المشبه به. وكذلك التجريد ليس من التشبيه الاصطلاحي (التهانوي/ ٧٩٦).

أركان التشبيه: للتشبيه أربعة أركان ١- المشبه ٢- المشبَّهُ به ٣- أداة التشبيه ٤- وجه الشبه.

والمشبه والمشبه به يسميان طرفي التشبيه.

وأدوات التشبيه الكاف، وكأنّ، ومثل، وشبه ونحوها.

أغراض التشبيه: غرض التشبيه يعود إلى المشبه، ١- لبيان مكانه ٢- أو لبيان حاله، ٣- أو لبيان مقدار حاله كما في تشبيه الثوب بالغراب من شدة السَّواد ٤- أو لتقرير حاله وتقويتها في نفس السامع كتشبيه حال مَنْ لا يحصل من سعيه على طائل بمن يَرْقُمُ على الماء. ٥- أو لتزيين المشبه أو تقبيحه ٦- أو لبيان استطرافه أي عدّ المشبّه طريفًا. كقول مَنْ قال في زهرات البنفسج:

كأنّها فوق قاماتٍ ضَعُفْنَ بها
أوائل النار في أطرافِ كبريتِ

التشبيه المقلوب: قد يبالغ بعضهم فيجعل المشبه مشبّهًا به، والمشبه به مشبهًا، على سبيل المبالغة، كقول الشاعر:

وبدا الصباحُ كأنّ غُرّتَهُ
وجهُ الخليفةِ حينَ يُمْتَدَحُ

التشبيه المرسل والتشبيه المؤكد: التشبيه المرسل هو ما ذكرت فيه أداة التشبيه. والتشبيه المؤكَّد هو ما حذفت منه أداة التشبيه دون أن تقدّر، بل على سبيل نوع من المبالغة، بحيث يكون خلوّ التشبيه من الأداة مُشْعِرًا بأنّ المشبَّه عينُ المشَبَّهِ به في الواقع بحسَب الظاهر. ومثاله قول ابن قيس الرقيّات:

إنما مُصعَبٌ شهابٌ من اللـ
ـهِ تجلّتْ عن وجههِ الظُّلماءُ

(التهانوي ١/ ٨٠٠).

التشبيه المفصل والتشبيه المجمل:

التشبيه المفصل هو الذي ذُكر فيه وجه الشبه، والمجمل هو الذي حذف منه وجه الشبه. مثال المفصل: زيد كالأسدِ في الشجاعة. ومثال المجمل: كلامك كالعَسَل. ولو ذكر في التشبيه وصف للمشبه أو المشبه به مُشْعِر بوجه الشَبَه لم يخرج بذلك عن أن يكون مجملاً، نحو قول الأنماريّة في وصف أولادها: هم كالحلْقةِ المُفرغَة لا يُدْرَى أين طرفاها.

التشبيه البليغ: هو ما حذفت منه الأداة ووجه الشبه. كقول الشاعر:

عزمَاتهم قُضُبٌ، وفَيْضُ اكفِّهم
سُحُبٌ، وبيضُ وجوههم أقمارُ

ومن التشبيه البليغ ما يذكر فيه المشبه به على صورة مفعول مطلق، كقولك: أقدَمَ الجنديّ إقدام الأسد، أو على صورة مضافٍ إليه نحو: لبس فلان ثوب العافية، أو حال، نحو: حَمَل المقاتلون على أعدائهم أُسودًا (جواهر البلاغة/ ٢٧٠).

التشبيه الضمنيّ: هو تشبيه لا يوضع فيه المشبّه والمشبَّهُ به في صورة من صور التشبيه المعروفة، بل يُلمح المشبّهُ والمشبَّهُ به، ويُفْهَمان من المعنى. والغالب أن يكون الغرض من هذا النوع من التشبيه البرهنة على إمكان المشبّه، كقول المتنبّي:

مَنْ يَهُنْ يسهل الهوانُ عليهِ
ما لجرحٍ بميّتٍ إيلامُ

(جواهر البلاغة/ ٢٧٤).

أقسام التشبيه باعتبار طرفيه: ينقسم التشبيه باعتبار طرفيه إلى:

١- تشبيه ملفوف: وهو ما يؤتى فيه بالمشبَّهات على طريق العطف أو غيره، ثم يؤتى بالمشبَّهِ بها كذلك، كقول امرئ القيس في وصف العُقاب:

كأن قلوبَ الطير رطبًا ويابسًا
لدى وَكْرِها العُنّاب والحَشَفُ البالي

٢- تشبيه مفروق: وهو ما يؤتى فيه بمشبه ومشبه به، ثم بمشبهٍ آخر، ومشبّهٍ به آخر كقول الشاعر:

النشرُ مسْكٌ والوجوهُ دنا
نيرٌ وأطراف الأكفِّ عَنَمْ

٣- تشبيه التسوية: وهو ما تعدد فيه المشبه واتحد المشبه به كقول الشاعر:

صُدغ الحبيبي وحالي
كلاهما كالليالي
وثغْرُه في صفاءٍ
وأدمعي كاللآلي

٤- تشبيه الجمع: وهو عكس تشبيه التسوية، ومنه قول البحتريّ:

بات نديمًا ليَ حتى الصباحْ
أغْيَدُ مجدولُ مكانِ الوشاحْ
كأنما يبسم عن لؤلؤ
منضّدٍ أو بَرَدٍ أو أقاحْ

(جواهر البلاغة/ ٢٥٨).

تشبيه التمثيل: تشبيه التمثيل ما كان كل

من طرفي التشبيه فيه هيئةً منتزعةً من متعدد، لم يقصد فيه أن يجعل كل جزء من المشبه به مقابلاً لجزء معين من المشبه، وإنما الهيئة بكاملها مقابلة للهيئة لأخرى. ومثاله:

كأنما المرِّيخ والمشتري
قُدّامَه في شامِخِ الرِّفْعَهْ
مُنْصَرِفٌ بالليل عَنْ دعوةٍ
قَدْ أُسْرِجَتْ قُدّامَه شمعَهْ

فإنه لم يقصد تشبيه المنصرف بالمرِّيخ، وإنما يراد إلحاق صورة بصورة (التهانوي ١/٧٩٩).

□ التشديد

(الأصوات اللغوية) التشديد اسمٌ للكيفيّة العارضة للحرف بالإدغام. ويقابله التخفيف.

ر: الإدغام.

□ التشريع

(بديع) التشريع بناء البيت على قافيتين يصح المعنى على الوقوف على كل واحدةٍ منهما، كقول الحريريّ:

يا خاطِبَ الدنيا الدنيَّةِ إنَّها
شَرَكُ الردَى وقرارة الأكدارِ
دارٌ متى ما أضحكت في يومها
أبكت غدًا تبًّا لها من دارِ
غاراتُها لا تنقضي وأسيرُها
لا يُفْتَدَى بجلائلِ الأخْطارِ

والشاهد في أنه يمكن أن يركب ذلك من مجزوء الكامل، فيقال:

يا خاطبَ الدنيا الدنيّـ
ـةِ إنها شَرَكُ الردَى
دارٌ متى ما أضحَكَتْ
في يومِها أبكتْ غَدَا
غاراتُها لا تنقضي
وأسيرُها لا يُفْتَدَى

(الإيضاح ٤/ ١٠١، ١٠٢).

□ التشطير

(بديع) التشطير أن يُجْعَل كلٌّ من شطري البيت سَجْعَةً مخالفة لأختها، كقول أبي تمام:

تدبيرُ معتصمٍ، بالله منتقمِ
لله مرتَغِبٍ، في الله مُرْتَقِبِ

(الإيضاح ٤/٩٨).

□ التصحيح

(صرف) يقال: جمعُ تصحيح، لجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، لصحة بناء المفرد في كلٍّ منهما.

□ التصحيف

التصحيف تغيّر الكلمة بسبب انتقال النقط من حرف إلى حرف فيها أو بسقوط بعض النقاط أو إضافة شيء منها.

وفي البديع: أن يأتي الأديب بكلمة إن غيرت نقاطها أدت معنى مقصودًا، فقد يختلف من مدح إلى قدح، كمن قال:

حبيبنا بذاته مُخَدَّمٌ
موقر العزة في الأنامِ

وهـو يقصـد: موقـر العـزة في الآثـام (التهانوي/ ٨٣٦).

□ التصرف

(صرف) المتصرف من الأفعال هو الفعل الذي يؤخذ منه مضارع وأمر ومبني للمجهول واسم فاعل واسم مفعول وغير ذلك. ومثاله: خرج وقام وذهب.

وما سوى المتصرف فهو جامد نحو: نعم وبئس وليس.

وقد يكون التصرف جزئيًا بأن يؤخذ من الفعـل بعض المشتقـات، ولا يؤخـذ منه البعض الآخـر، ومثاله على ما ذكروا (وَدَعَ يَدَعُ دَعْ) الماضي منه مهجور والمصدر كذلك.

وقـد يقال للظرف إنه متصرف، وهو ما جاز خروجه عن الظرفية والجر بمن. فـ (يوم) من قولـك: أقمت بالكـويت يومًـا، ظرف متصرّف، لأنه يجوز أن يكون خبرًا، كقولك: هذا يومٌ جميل. ويسمى المتصرف أيضًا متمكّنًا.

فإن لم يمكن خروجـه سمي ظرفًا غير متصرف، أو غير متمكن، كعند ولدىٰ ولَدُنْ.

ويسمى المصدر أيضًا متصرّفًا، وهو ما جاز استعماله في غير المفعولية المطلقة.

ومثاله قياماً من قولك: قمت قيامًا، فإنه يجوز أن يكون خبرًا مثلًا، كقولك: قيامك قيامٌ سريع. فإن لم يمكن استعماله في غير المفعولية المطلقة فهو غير متصرف، ومثاله: سبحانَ الله ومعاذ الله (التهانوي ١/ ٨٣٨).

□ التصريح

(بيان) الاستعـارة التصـريحية نوع من الاستعـارة، يكون بذكر المشبّه به، وحذف المشبه (ر: الاستعارة).

□ التصريع

(بديع) التصريع هو جعل العروض مقفاةً تقفية الضرب، كقول أبي فراس:

بأطْـرافِ الـمـثـقَّـفـةِ الـعـوالـي
تفـرَّدْنـا بأوسـاطِ الـمـعـالـي

وهو مما استُحسن حتى إنّ أكثر الشعر يصرَّعُ فيه البيتُ الأول من القصيدة. ولذلك متى خالفت العروض الضرب في الوزن جاز أن تُجعَل موازنَةً له إذا كان البيت مصرَّعًا، كقول امرئ القيس:

ألَا عِمْ صبـاحًـا أيُّهـا الطلَلُ البـالي
وهـل يَنْعَمَنْ من كان في العُصُر الخالي

أتى بعروض الطويل ـ مفاعيلن ـ وذلك لا يصـح إذا لم يكن البيت مصرَّعًا، لأنه يجب قبضُها بحذفِ الخـامس السـاكن، فتصير (مفـاعلن) ولهـذا خُطِّئ أبـو الـطيّب المتنبّي في قوله:

تَفَـكُّـرُهُ عِلْمٌ ومـنـطقـه حُكْـمُ
وبـاطِـنُـهُ دينٌ وظـاهـره ظرفُ

(الإيضـاح ٤/ ٩٨، ٩٩) أقـول: ولعل غرضهم من تصـريع البيت الأول الإسـراع

بتقديم نموذج للقافية التي بنيت عليها القصيدة، لأن القافية عندهم بمكان.

□ التصريف

علم التصريف هو علم الصرف ر: الصرف.

تصريف الأفعال مع الضمائر: للماضي مع ضمائر الرفع ١٤ وجهًا، أمثلتها:

نَصَرَ. نَصَرا. نَصروا. نَصَرَتْ. نَصَرَتَا. نَصَرْنَ.

نَصَرْتَ. نصرْتُما. نصرْتُم. نصرْتِ. نصرْتُما. نصرْتُنَّ

نَصَرْتُ. نَصَرْنا.

وللمضارع ١٤ أيضًا، أمثلتها:

ينصرُ. ينصران. ينصرون. تنصر. تنصرانِ. يَنصُرْنَ.

تنصُر. تنصرانِ. تنصرونَ. تنصُرينَ. تنصرانِ. تنصُرنَ.

أنصُرُ. نَنْصُرُ.

وللأمر ستة، أمثلتها:

أنصُرْ. أنصُرَا. انصُرُوا. انصري. انصُرَا. انصرن.

وهذه الأمثلة في السالم ظاهرة. أما في المهموز والمضاعف والمعتلّ، فإنها تتصرف كما في هذه الأمثلة مع اختلافات قليلة تنظر في مواضعها (ر: التضعيف. المهموز. المثال. الأجوف. النقص).

□ التصغير

التصغير لغةً التقليل، واصطلاحًا: تغييرٌ مخصوص، بتحويل الاسم المعرب إلى صيغٍ معيّنة.

وأغراضه كثيرةٌ ترجع غالبًا للتَّحْقِير والتقليل، منها:

تَصْغير ما يُتَوَهَّمُ كِبَرُه، كجُبَيْل.

وتحقير ما يُتَوَهَّم عِظَمُهُ، كأُسَيْد.

وتقليل ما يتوهم كثرته كدُرَيْهِمَات.

وتقريب ما يتوهم بعد زمنه أو محله أو قدره، كقُبَيْل المغرب، وفُوَيْقَ الجبل، وأُصَيْغِر منك.

ومنها التعظيم عند الكوفيين، كقول الشاعر:

وكلُّ بني أُمٍّ سَتَدْخُلُ بَيْنَهُمْ
دويهيَّةٌ تَصْفَرُّ منها الأناملُ

ومنها عند بعضهم: التحبُّبُ والتَّدْليل، كيا بُنَيَّ ويا أُخَيَّ، والتَّرَحم كمُسَيْكين.

ويشترط في ما يُصَغَّر:

أ ـ أن يكون اسمًا، فلا يصغَّر الفعل ولا الحَرْفُ، وشذّ تصغير أفْعَل التعجب.

ب ـ أن يكون غير مُتَوَغِّلٍ في شَبَهِ الحرف، فلا تُصَغَّر المضمرات ولا (من) و(كيف) ونحوهما.

جـ ـ أن يكونَ خاليًا من صِيَغ التصغير وشبهها، فلا يُصَغَّرُ نحو: كُمَيْت ومُهَيْمِن. ولا

يصَغَّر المصغَّر نحو: دُرَيْهِم.

د ـ أن يكونَ قابلاً للتَّصْغير، فلا تصغر الأسْمَاءُ المعظَّمَةُ شرعًا مرادًا بها مسمَّياتُها الأصلية، كأسمـاءِ الله وأنبيائِـهِ، ولا جَمْـعُ الكثرة (التوضيح ٢ / ٣٢٠).

الأوزان التصغيرية وكيفية التصغير: للتَّصْغِير ثلاثة أوزانٍ هي: فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وفُعَيْعِيلٌ، كفُلَيْسٍ ودُرَيْهِمٍ، ودُنَيْنِير.

ولا بدّ في كل تصغيرٍ من ثلاثةِ أعْمالٍ: ضمُّ الأوّل، وفتحُ الثاني، واجتلابُ ياءٍ ساكنةٍ ثالثة. ثم إن كان المصغَّر ثلاثيًّا اقتُصِر على ذلك، وهي بنية (فُعَيْل) كفُلَيْس ورُجَيْل.

وإن كان متجـاوزًا للثـلاثـة احتيج إلى عمل رابع، وهو كَسْر ما بعد ياءِ التصغير. ثم إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرفُ لينٍ قبل الآخر، فهي بِنْيَةُ (فُعَيْعِلٍ)، كقولك في جَعْفَرٍ: جُعَيْفِر.

وإن كان بعده حرفُ لينٍ قبل الآخر فهي بِنْيَةُ (فُعَيْعِيلٍ)، لأن اللِّين الموجود قبل آخر الـمكبـر، إن كان ياءً سلمتْ في التصغير لمنـاسبتهـا للكسرة، كقنديل وقُنَيْدِيل، وإن كان واوًا أو ألِفًا قُلِبا ياءَيْن لسكونهما وانكسار ما قبلهما كعُصْفورٍ وعُصَيْفِيرٍ، ومِصْباحٍ ومُصَيْبِيحٍ.

وإن كان المكبـر خمـاسيًا فأكثر صُغِّر وحُذِفَ منه حرفٌ فأكْثَر ليكون عند التصغير على وزن فُعَيْعِل. والأصل أن يحذف حينئذ الزائد. وفي اختيار المحذوف تفصيل يراجع في الأصل (التوضيح ٢ / ٣٢١).

تصغيــر ما ثانيـه حرف علة: إن كان الحرف الثاني من الاسم المراد تصغيرُهُ حرفَ علّةٍ منقلبًا عن حرف علة آخر، فإنه يُرَدُّ عند التصغير إلى أصْلِهِ، وهو معنى قولهم: (إن التصغيرَ يَرُدُّ الأشْيَاءَ إلى أصولها) فَتُرَدُّ ثانيَ نحو: قِيمَة ودِيمَة ومِيزَان وبَاب ـ إلى الواو، فَتقول في تصغيرها: قُوَيْمَة ودُوَيْمَة ومُوَيْزِين وبُوَيْب، ويُرَدُّ ثاني نحو: مُوقِن ومُوسِر ونَاب إلى الياء، فإذا صغّرتها قلت: مُيَيْقِن ومُيَيْسِر ونُيَيْب.

وأما ألف (آدم) فإنها منقلبة عن غير لَيْنٍ فَتُقْلَبُ واوًا.

ومثلهـا الألف الـزائـدة نحـو: ضارب، والمجهـولـة الأصل كَصَابٍ (اسم شجر مر) ومثله عاجٌ، تقـول في تصغيرهمـا: صُوَيْب وعُوَيْج (التوضيح ٢ / ٣٢٦، ٣٢٧).

التصغيــر خاص بالمعـرب: لا يُصَغَّـر المبنيّ ما عدا ما يلي:

١ـ (أفْعَل) في التعجب نحو: ما أُحَيْسِنَهُ.

٢ـ المركب المزجي كبعلبكَّ وسيبويهِ في لغة من بناهما.

٣ـ اسم الإشـارة، وسمع ذلك منه في خمس كلمات هي: ذا، وتا، وذان، وتان، واولاء، تصـغيرهـن بالتـرتيب: ذَيَّا، وتَيَّا، وذَيَّان، وتَيَّان، وأُولَيَّاء.

٤ـ الاسم الموصول، وسمع ذلك منه أيضًا في خمس كلمات هي: الذي، والتي، وتثنيتهما، وجمع الذي. تصغيرهن بالترتيب: اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا واللَّذَيَّانِ واللَّتَيَّانِ واللَّذَيُّونَ.

ونرى أن تصغير هذه الألفاظ العشرة خالف القاعدة العامة للتصغير في ثلاثة أمور:

١ـ بقاء أوّلها على حركته الأصلية.

٢ـ زيادة ألف في الآخر عوضًا من ضَمّ الأول وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع.

٣ـ وأن الياء قد تقع ثانية وذلك في (ذا) و(تا)، تقول: ذَيَّا وَتَيَّا (التوضيح ٢/ ٣٣٠، ٣٣١).

تصغير الترخيم: تصغير الترخيم أن تَعْمَدَ إلى ذي الزيادةِ الصالحةِ للبقاءِ فَتَحْذِفَها، ثم تُوقِعَ التصغير على أصولِهِ. وليس له إلّا صيغتان وهما:

(فُعَيْل) كحميد في تصغير أَحْمَدَ، وحَامِدٍ، ومَحْمودٍ، وحَمْدونَ، وحَمْدَان؛ تُصَغَّر ترخيمًا فيقال في كل منها (حُمَيد).

و(فُعَيْعِل)، كقُرَيْطِس ـ لا فُعَيْعِيل، لأنه لا يَبْقى في المصغَّر للترخيم زيادة.

تصغير المؤنث الثلاثي الخالي من التاء: إن كان الاسم المراد تصغيره مؤنثًا ثلاثيًا خاليًا من علامة التأنيث وَجَبَ إلحاق التاء بالمصغَّر، نحو: دارٍ ودُوَيْرَةٍ، وسِنٍّ وسُنَيْنَة، وأُذُنٍ وأُذَيْنَةٍ، وكذلك يَدٌ ويُدَيَّة.

(أما (زينب) فنقول في تأنيثها (زُيَيْنِب) بلا تاء. وهكذا سائر الرباعي وما فوقه. ولا تلحق التاء تصغير نحو: شجر، لئلا يلتبس بتصغير المفرد (شجرة) (التوضيح ٢/ ٣٢٨، ٣٢٩).

استثناءات من القاعدة العامة للتصغير:

١ـ ما جاء على وزن (أَفْعَالٍ) من جُمُوعِ القِلّة لا يُكْسَرُ فيه ما بعد ياء التصغير، نحو أَجْمَال وأُجَيْمَال.

وهناك أسماءٌ مختومة بعلاماتٍ مقدَّرة الانفصال، فيقدر التصغير واردًا على ما قبل العلامة، وهي:

٢ـ ما فيه علامةُ التأنيث: فتقول شَجَرَةٌ وشُجَيْرَة (لم يُكْسَر ثالثه) وحَنْظَلَةٌ وحُنَيْظِلَةٌ (لم تحذف التاءُ وهي خامسة) وحُمَرَاءُ وحُمَيْرَاء (لم يكسر الثالث) وسَلْمَى سُلَيْمى.

٣ـ العَلَمُ والوَصْفُ المَوازنانِ لفُعلان (بكسر الفاء أو ضمها أو فتحها) الذي ليس مؤنثه فعلانة تقول: سَلْمانُ وسُلَيْمان (فلا تكسر الميم) وتقول: عُثْمَانُ وعُثَيْمَانُ. أما سُلْطَانٌ وسِرْحَانٌ ونَحْوُهُما فتقول: سُلَيْطِينٌ وسُرَيْحِينٌ على القاعدة العامة، لأنهما يُجْمَعان على سَلاطين، وسراحين.

٤ـ ما فيه علامة النَّسَبِ كعَبْقَرِيٍّ وعُبَيْقِرِيٍّ.

٥ـ ما فيه ألفٌ ونُونٌ زائدتانِ بعدَ أربَعَةِ أحْرُفٍ كزَعْفَرَان وزُعَيْفِرَان.

٦ـ المثنى ككاتِبَيْنِ وكويْتِبَيْنِ.

٧ـ ما فيه علامة جمع المذكر السالم كسَالِمُونَ وسُوَيْلِمونَ.

٨ـ جمع المؤنث السالم كسالماتٍ وسُوَيْلِمَاتٍ.

٩ـ المُرَكَّب الإضافي كامرئ القيس وأُمَيْرِئِ القَيْس.

١٠ـ المُرَكب المَزْجيّ. ويَرِدُ التصغيرُ على جُزئِـهِ الأول كبعلَبك وبُعَيْلَبَكَّ (التوضيح ٢/ ٣٢٣، ٣٢٤).

□ التصيير

أفعال التصيير: ر: صَيَّر وأخواتها.

□ التضادّ

عوامل تولّد الكلمات الأضداد: التضاد نوع من الاشتراك، وعوامل تولد الأضداد هي عوامل تولد المشترك (ر: الاشتراك). يضاف إليها ما يلي:

١ـ التطير والتفاؤل، نحو: تسمية الأسود أبيض، والصحراء المهلكة مفازة، والسليم للملدوغ.

٢ـ التهكّم، نحـو (القشيب)، بمعنى الجديد والخَلَق.

٣ـ إبهـام المعنى الأصلي وعمومـه: كالسُّدْفَة بمعنى الظلام ومعنى النور، والقُرْء بمعنى الطُّهر وبمعنى الحيض (في اللهجات العربية/ ١١٦).

□ التضعيف

(صرف) المضاعف من الثلاثيّ مجرَّدِه ومزيدِه ما كانت عينه ولامه من جنسٍ واحد نحو: رَدَّ، واستردَّ، وآسترداد، ورَدَدْتُ.

والمضاعف من الرباعي مجردِه ومزيدِه ما كانت فاؤه ولامـه الأولى من جنس واحد وعينـه ولامـه الثانية من جنس واحد كزلزل وزلزال، وسِلْسِلَة وسلاسل (التهانوي ١/ ٨٨٨).

أقول: يكون التضعيف أيضًا طريقًا من طرق الزيادة (ر: الزيادة) ومن أمثلته قَتَّل. آحمَـرَّ. احمـارَّ. تصـرَّف. احـدَوْدَب. اقعنسَسَ. اقشَعَرَّ. اهـ.

(فقـه لغـة) يرى مصـطفى جواد أن التـضـعيف في العـربية كان من الأمـور الضـرورية لتطوّرها، إلا أنه بعد أن تقررت قاعـدتـه ارتـأت اللغة أن تخفف من شدته وتلطف من حدّته فعالجته بالإبدال المحقّق حين الاستثقال. فأبدلت من أحد الضعفين حرفًا من أحرف العلة الثلاثة نحو: نثَّ الخبر ونَثَاهُ، وضرَّ وضارَ، وطَمَّ وطما، وغبَّ وغابَ. ومن هُنَا يغلب على الظن أنَّ الفعلَ الأجوفِ إنْ هو في الأصل إلَّا فعلٌ مضاعف. وهذه النظرية تؤيّد نظرية الثنائية (رها).

وإنّ التضعيف في غير الثـلاثي يكـون للتكثير كما في (فتَّح الأبواب) أو المبالغة كما في (حـطَّم البـاب) وتحقيق الصلة كما في زوَّدَهُ، وزيَّتَهُ. فلما احتاجوا إلى هذه المعاني

الثلاثة وكانت ضرورية واستثقلوا التضعيف فيها حولوا أحد الضعفين إلى حرف خفيف كما في صَيْرفٍ وكوثر. وقد يكون ذلك الحرف نونًا كما في خرّوب وخرنوب، وقُبَّرة وقُنْبَرة. ولعَلّ من ذلك أيضًا أن يكون أصل آحرنجَمَ: احرجَّمَ. ولعل أصل العرقوب: العقّوب. وأصل الضرغام: الضغّام. وأصل دَحْرَج: درَّج. وتقول العامّة: شعْوَطَ الفرخ يريدون شوّطه، وبهذَلَ فلانًا يريدون بَذَّله (مجلة المَجْمَع ١٩/٦٤).

تصريف الأفعال المضاعفة: أما المضاعف الذي لم يتَجاوزْ متماثلاه فتصريفه كتصريف السالم (ر: التصريف) وذلك نحو زَلزال، تَزلزلَ.

وأما ما عدا ذلك، وهو ما ادغم أحد متماثليه في الآخر، فإن كان التضعيف في غير الآخر، فهو أيضًا في تصريفه كالسالم، نحو: قَطَّعْت. يُقطِّعْنَ.

وإن كان التضعيف آخر الفعل، كخَفَّ، وامتَدَّ، واقشعَرَّ فتصريفه أيضًا كتصريف السالم في جميع أمثلته، ما لم يلزم تسكين آخره إما لجزمه في المضارع، أو لبنائه على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، أو بنائه للأمر، فلك فيه حينئذٍ أوجه:

الوجه الأول: فكُّ الإدغام، نحو: مدَدْتُ. يَمْرُرْنَ. لم يَرْدُدْ. آسترْدِدْ.

الوجه الثاني: (وهو خاص بالمضاعف الثلاثي المجرّد المكسور العين عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة) حذف عينه مع بقاء فائه نحو: ﴿الذي ظَلْتَ عليه عاكفًا﴾ ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾.

ويجوز في هذه الحال أيضًا نقل حركة العين المحذوفة إلى فاء الكلمة، تقول: ظِلْتُ، ومِلْتُ (في ظَلِلْتُ، ومَلِلْتُ). وتقول في يقرِرْن: يَقِرْن. وفي اقرِرْنَ: قِرْنَ.

الوجه الثالث: بقاء إدغامه. ولا يكون هذا الوجه في حال اتصال ضمائر الرفع المتحركة بالفعل. ويُفْتَح آخره، أو يُكْسَر، أو يحرك بحركة الأول.

نحو: غُضَّ طَرْفَك، أو: غُضِّ، أو: غُضُّ.

ونحو: لم يعِفَّ، أو يَعِفِّ.

ونحو: قَرَّ في بيتِكَ. أو: قَرِّ. (عن محمد محيي الدين عبدالحميد. بتصرف) ١/١٤٣).

□ التضمين

التضمين إيقاع لفظ موقع لفظ غيره لتضمنه معناه. كأن يأتي الفعل متعديًا بحرف ليس من عادته التعدّي به فيُحتاج إلى تأويل الفعل أو تأويل الحرف ليصح التعدي به. والأول تضمين الفعل والثاني تضمين الحرف. واختلف أيُّهما أولى، فقيل: تضمين الفعل أولى، والحرف على بابه، وقيل: تضمين الحرف أولى لكثرة التوسع في الحروف. ومثاله قوله تعالى: ﴿عينًا يشرب

بهـا عبـاد الله﴾ فمن ضمّن الفعـل قال: (يشرب) مضمّن معنى التلذذ فتعدّى بالباء، ومن ضمّن الحرف قال: الفعل على أصل معناه ولكن الباء بمعنى (مِنْ) (التهانوي).

وفائدة التضمين أن تؤدّي كلمة واحدة معنى كلمتين. قال الزمخشري في: ﴿ولا تعدُ عيناكَ عنهم﴾ لا تقتحمْهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم. ومنه: ﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾ أي: ولا تضموها آكلين لها. ومنه: ﴿والله يعلَمُ المُفسدَ من المصلح﴾ أي: يُميِّز، ولذا عُدِّي بمن. ومنه: ﴿يؤلون من نسائهم﴾ أي: يمتنعون منهن حالفين. ومنه: ﴿ونصرناهُ من القوم الذين كذبوا بآياتنا﴾ أي: أنجيناه منهم ناصرين له (المغني ٢/١٩٣).

وقد قرر مَجْمَع اللغة العربية ما يلي:

التضمين أن يؤدِّي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدّى فعلٍ آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم. وهو **قياسي لا سماعي**، بشروط ثلاثة:

الأول: تحقّق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدلُّ على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمَنُ معها اللبْس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوقِ العربيّ.

ويوصي المَجْمَع ألّاَ يُلجَأ إلى التضمين إلّا لغرض بلاغي. (مجلة المَجْمَع ١/٣٣).

□ التضمين

(بديع) التضمين هو أن يضمن الشعر شيئًا من شعر الغير مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهورًا عند البلغاء، كقول بعضهم:

قد قلت لما أطْلعتْ وجَناتُه
حول الشقيق الغضِّ روضة آسِ
أعِذارَه الساري العَجول ترفُّقًا
«ما في وقوفكَ ساعةً من باسِ»

المصراع الأخير لأبي تمام.

ولا يضرّ التغيير اليسير ليدخل في معنى الكلام، كقول بعض المتأخرين في يهوديٍّ أصابه داء الثعلب (وهو القُراع الذي يسقط الشعر):

أقول لمعشر غلطوا وغضوا
عن الشيخِ الرشيد وأنكروهُ
هو ابنُ جلا وطلاعُ الثّنايَا
متى يَضَعِ العمامَةَ تعرفوهُ

البيت لسُحَيم بن وُثَيل، وأصله:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا
متى أضَعِ العمامة تعرفوني

وربما سمي تضمين البيت فما زاد (استعانة)، وتضمين المصراع فما دونه تارة (إيداعًا) وتارة (رفوًا) (الإيضاح ٤/ ١٣٤ـ١٣٨).

□ التضمين

(علم القافية) التضمين هو تعليق قافية البيت بصدر الذي بعده. ويقبح منه ما كان

من جنس تأخير جواب الشرط، وجواب القَسَم، وخبر المبتدأ ونحو ذلك، كقول النابغة:

وهُمْ وَرَدوا الجِفارَ على تميمٍ
وهمْ أصحاب يوم عكاظَ إنّي
شهدتُ لهمْ مواطن صادقاتٍ
شهِدْن لهم بصدق الودِّ منّي

ولا بأس بتأخير الظرف والمجرور ونحو ذلك، كقول الشاعر:

تهدَّدَني أبو خَلَفٍ
وعن أوتارِهِ ناما
بسيفٍ لأبي صَفْرَ
ةَ لا يقْطَعُ إبهاما

(أهدى سبيل/ ١٢٠).

هذا، وقد سمى قدامة في (نقد الشعر) البيت المحتاج إلى ما بعده (مبتورًا) ولكن تسمية ذلك بالتضمين أولى لأنه يُضمَّن البيت الثاني تمام معنى الأول. وسماه العسكري تضمينًا وهو عنده أعمّ من الاصطلاح الذي ذُكر أوّلاً؛ فسواء كان تعلق البيت الثاني بقافية الأول أو غيرها من أجزاء البيت الأول فكل ذلك تضمين. إلّا أن ابن رشيق يرى أنه كلما ابتعد المتعلّق عن القافية كان أسهل عيبًا حتى إن بعضهم ينفي حينئذ أن يكون ذلك معيبًا. كقول الشاعر:

كأنَّ القلبَ ليلةَ قيل يُغْدى
بليلى العامريّة أو يُراحُ
قطاةٌ غَرَّها شَرَكٌ فباتتْ
تُجاذِبُهُ وقد عَلِقَ الجَناحُ

غير أن ابن الأثير في (المثل السائر/ ٢٩٤) لا يرى أن في التضمين عيبًا أصلاً لأن البيتين المتواليين يجوز أن يتكاملا، وذكر لذلك نظيرًا هو أن الفواصل المسجوعة في النثر ـ كما في القرآن ـ قد تتعلق ثانيتهما بأولاهما، كما في قوله تعالى: ﴿**قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِيْنٌ. يَقُولُ أَئِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِين. أئِذا مِتْنا وكنّا تُرابًا وعِظامًا أئِنَّا لَمَدِينُونَ**﴾ فلو كان عيبًا لما وقع في القرآن.

والأكثر من النقاد على اعتبار ذلك عيبًا في الشعر خاصة. (أسس النقد الأدبي/ ٢٩٥).

□ التطريز

(بديع) التطريز هو أن تذكر مجموعة من الذوات مفصّلة، ثم يخبر عنها بحسب العدد الذي أُتي به، كقول ابن المعتز:

فثوبي، والمدام، ولون خدّي
شقيقٌ في شقيقٍ في شقيقِ

(شرح عقود الجمان/ ١٤٨).

□ التعجّب

(نحو) التعجب: استعظام صفةٍ خَرَجَ بها المتَعجَّبُ منه عن نظائره. وقيل: المطلوب في التعجّب الإبهام، لأن من شأن الناس أن يتعجبوا ممّا لا يُعرف سببه، فكُلّما استبهم السبب كان التعجُّبُ أحسن

(التهانوي/ ٩٤٢).

صيغ التعجب: للتَّعَجُّب عباراتٌ كثيرةٌ نحـو: ﴿**كَيْفَ تكفرون بالله وكُنْتُمْ أمواتًا فأحْياكُمْ**﴾ «سُبْحَانَ الله! إن المُؤْمِنَ لا يَنْجُس» للهِ دَرُّهُ فارسًا. والمُبَوَّبُ لَهُ منها في النحو اثنتان:

الأولى: ما أفْعَلَه، نحو: ما أحْسَنَ زيدًا.

فأما (ما) فهي نكرة تامة بمعنى شيء، وابتدِئَ بها لتَضَمُّنِها معنى التعجب، وما بعدها خبرٌ فموضعه رفع.

وأما (أفعل) كأحسن، فقال البَصْريُّون والكسائي: فعلٌ، لِلُزومِهِ مع ياء المتكلم نون الوقاية، نحو: ما أفقرني إلى رحمة الله، ففتحته بناء كالفتحة في ضرب، مِنْ: زيدٌ ضَرَبَ عمرًا ـ وما بعده مفعول به. وقال بقية الكوفيين: هو اسم لأن العرب تُصَغِّرُه، كقولهم: ما أُحَيْسِنَهُ، ففتحته أعراب. فهو عندهم خَبَرٌ منصوبٌ على الخِلَاف (ر: الخلاف).

الصيغة الثانية: (أَفْعِلْ به) نحو: أَحْسِنْ بزَيْدٍ، ولفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعلٌ ماضٍ على صيغة (أَفْعَلَ) بمعنى صار ذا كذا، كأَغَدَّ البعير ـ أي صار ذا غُدَّة، ثم غُيِّرت الصيغة إلى صيغة الأمر، وذلك عند قصد إنْشاءِ التعجّب ليوافق اللَّفظ المعنى، فَقَبُحَ إسنادُ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة صيغة المفعول به ـ كأَمْرُرْ بزيد، ولذلك التُزِمَتْ.

ويجوز حذف المتعجب منه في مثل ما أَحْسَنَهَ، إنْ دَلَّ عليه دليل، كقول الشاعر:

جزى اللهُ عنّي والجَزاءُ بفضلِهِ
ربيعةَ خيرًا ما أَعَفَّ وأكرما

ويجوز حذف المتعجَّب منه في (أفْعِلْ به) إن كان (أفْعَل) معطوفًا على آخَرَ مذكورٍ معه مثل ذلك المحذوف، نحو: ﴿**أَسْمِعْ بِهِمْ وأبْصِرْ**﴾.

وكلٌّ من فعلي التعجب ممنوعُ التَّصَرُّف، فيلزم كل منهما طريقةً واحدة، ولا يدلاَّنِ على حدثٍ ولا زمن.

كما لا يُتَصَرَّف في الأسلوبين بتقديمٍ أو تأخيرٍ ولا بفصلٍ بين الفعل وبين المتعجب منه بفاصلٍ، إلا إن كان الفاصِلُ ظرفًا أو مجرورًا متعلقَين بفعل التعجب، كقوله: ما أحْسَنَ بالرَّجُلِ أنْ يَصْدُقَ، وما أَقْبَحَ به أن يكذبَ.

هذا، ولا يُبْنى فعلا التعجب إلا مما يبنى منه اسم التفضيل (ر: التفضيل) (التوضيح ٢/ ٣٨-٤٣).

التعجب مما فيه مانع: الفعل الذي لا يؤخذ من مصدَرِه أفعل التعجب لمانعٍ، يُتَوَصَّل إلى التعجب منه (بما أشد) ونحوه، وينصب مصدرهما بعده ـ أو (بأشدد) ونحوه، ويجر مصدرهما بعده بالباء، فنقول: ما أشدَّ

أو أعْظَمَ دَحْرَجَتَهُ أو انطلاقَهُ أو حُمْرَتَهُ، وأشْدِدْ أو أعْظِمْ بها. وتقول: ما أشدَّ كَوْنَهُ جميلاً ـ أو ما أكثر ما كان محسنًا، وأشدِدْ أو أكْثِرْ بذلك.

وأما الجامدُ والّذي لا يَتَفاوَتُ مَعْنَاهُ ـ فلا يُتَعَجَّبُ منهما ألْبَتَّةَ.

ويجوز فيما استوفى الشروط أن يُتَعجَّبَ منه بالواسطة، نحو: ما أشَدَّ ضربَ محمدٍ لعليّ (التوضيح ٢/٤٧).

أساليب أخرى للتعجب: ١ـ يجوز نداء المتعجّب منه بحرف النداء (يا) مع جرّ المتعجب منه باللام، كالمستغاث، نحو: يا لَلرعدِ!! ويا لَلمطر!! (ر: الاستغاثة).

٢ـ وقد يتعجب بطريق الاستفهام، نحو: ﴿**مالي لا أرى الهدهد**﴾ ونحو: (أيُّ عالِمٍ هذا!!) إن قلته متعجّبًا ممن يخالف فعله قوله.

٣ـ ومن أساليب التعجب الدعاء على المتعجب منه كقول النبي ﷺ: «ثكلتك أُمك يا معاذ!! وهل يكبُّ الناس على وجوههم في النار إلا حصائدُ ألسنتهم؟»، ونحو: قاتله الله ما أفصح لسانه. اهـ.

□ التعدي واللزوم

(نحو) كان وأخواتها ليست متعدية ولا لازمة. وغيرُها من الأفعال إمَّا متعدٍّ أو لازم. فالمتعدي هو ما ينصب المفعول به، واللازم هو ما لا ينصب المفعول به.

أفعال لا تكون متعدية: من الأفعال ما لا يكون إلا لازمًا ومن ذلك ما يدل على سجية، نحو: جَبُنَ، وشَجُعَ؛ أو على عَرَضٍ، مثل: مَرِضَ، وكَسِلَ؛ أو على نظافةٍ كنَظُفَ، وطَهُرَ، ووَضُوءَ؛ أو على دنس نحو: نَجُسَ وقَذُرَ؛ أو على مطاوعة فاعله لفاعلِ فعلٍ متعدٍ لواحد نحو: كسرته فانكَسَرَ، ومَدَدْتُه فامتدّ؛ أو يكون موازنًا لافعلَلّ كاقشعرّ واشمأزّ. أو لافْعَنْلَلَ كاحرنجم.

وحكم اللازم أن يتعدى بالجارّ كعجبت منه، ومررت به، وغضبت عليه.

هذا، وقد يحذف حرف الجر في بعض الأحوال. (ر: نزع الخافض) (التوضيح ١/ ٢٨٦ـ٢٨٨).

هذا، وإن قبول المفعول به لأثر الفعل المتعدي يسمى المطاوعة. وللمطاوعة صيغ معينة (ر: المطاوعة).

□ التعدية

(صرف وَنحو) التعدية أن يجعل الفعل اللازم بحيث يصل إلى المفعول به؛ أو يجعل المتعدي لواحدٍ متعديًا إلى اثنين، أو المتعدّي إلى اثنين متعديًا إلى ثلاثة.

فالنوع الأول يكون بجعل فاعِلِ اللازم مفعولاً لمعنى الجَعْل مع بقائه في المعنى فاعلاً لأصل الفعل. نحو: أذهبتُ زيدًا. فإن (زيدًا) الذي كان فاعلاً في التركيب الأصلي (ذهب زيدٌ) أصبح مفعولاً به لما في أذهبْتُ

من معنى الجعل، ولا يزال في المعنى فاعلاً للذهاب.

وفي النوع الثاني يصبح الفاعل مفعولاً أول، والمفعول الأول يصبح ثانيًا نحو: أحْفَرْتُ زيدًا النهرَ، أصلها: حفر زيد النهر.

وفي النوع الثالث يتأخر كل من المفعولين درجة كذلك، نحو: أعلمت أخاك الخبر صحيحًا.

وقد تطلق التعدية على إيصال الفعل إلى المفعول به بحرف من حروف الجرّ، كما في نظرت إليه وذهبتُ به وتحدثت عنه (التهانوي/ ١٠٨٠).

طرق تعدية اللازم: يمكن تعدية الفعل اللازم بواحد من سبعة أمور:

أحدها: همزة أفْعَلَ، كذهب زيد، وأذهبْتُ زيدًا.

الثاني: ألف المفاعلة، كجلس زيد وجالسته.

الثالث: صوغه على فَعَلْتُ بالفتح أفْعُلُ بالضم لإفادة الغلبة، نحو: كَرَمْتُ زيدًا أي غلبته بالكرم، أكْرُمُه.

الرابع: صوغه على استفعل للطلب أو النسبة للشيء، كاستخرجتُ المال واستبحتُ الظلم.

الخامس: تضعيف العين، كفَرِحَ زيد وفَرَّحْتُهُ.

السادس: التضمين.

السابع: حذف الجارّ توسعًا (الأشباه والنظائر ٢/ ٧١).

□ التعريب

المعرَّب من الألفاظ ما كان أصله أعجميًا ثم استعمله العرب الفصحاء على طريقتهم في ألفاظهم.

وقد وُجدَ المعرَّب منذ الجاهلية. وقد يَغْلب المعرَّب على مرادفه العربي، كما تغلَّب (النرجس) على العبهر، و(التوت) على الفرصاد، و(الميزاب) على المثعب. وقد يغلب المعرَّب ثم ينحسر (كالسجنجل) بمعنى المرآة. و(المَوْزَج) بمعنى الخُفّ.

وتخضع الكلمة الأعجمية عند تعريبها للأساليب الصوتية العربية فينالها التحريف **في أصواتها، ووزنها، وطريقة نطقها**.

فمن تحريف الأصوات أن تزاد فيها أصوات صامتة أو صائتة، أو تنقص منها، وقد تبدل من أصواتها أصوات عربية، كما قالوا في (پارس) فارس. وقد يبدلون بدون ضرورة صوتية كما قالوا في (دَشْت)، وهو الصحراء في الفارسية: دست. وفي إشماعيل: إسماعيل.

وأما التحريف في الوزن فإن الغالب أن تؤول الكلمة الأعجمية عند تعريبها إلى وزن من الأوزان العربية، كما في (دِرْهَم) و(فِهْرس) أصبحتا هكذا لتوازنا هِجْرَع (وهو

الأحمَق) وزِبْرِج (وهو السحاب الرقيق). وكان أصلهما دراخما (في اليونانية) وفِهْرِشْت (في الفارسية).

وقد أوصل بعضهم الكلمات المعرّبة في العصور الأولى إلى قريب من ألف كلمة.

وأغلب ما عرّب عن الفارسية أسماء بعض الآنية والمعادن وألوان الأطعمة والرياحين والمصنوعات والشؤون الحربية. وأمثلتها على الترتيب: الطست، والإبريق، والياقوت، البلّور، والسميذ، والفالوذج، والنرجس، والياسمين، والدولاب والميزاب، والخندق والعسكر.

وعرّبوا عن اليونانية مصطلحات طبية وفلسفية ومنطقية وطبيعية وغيرها.

وعن العبرانية والسريانية: أسماء الأنبياء وبعض المصطلحات الدينية.

ولا خلاف عند العلماء بالعربية في جواز استعمال المعرّب، وهو ما استعمله الفصحاء. وقد ورد منه في القرآن كثير.

أما ما عرّبه المولدون أو يراد تعريبه فقد رأى مَجْمَع اللغة عدم جواز استعماله لأن في العربية غنية عنه، إلّا في ضرورة قاهرة. (علي وافي ـ فقه اللغة/ ٢٠٢).

قواعد تعريب الأعلام الأعجمية: أقر مَجْمَع اللغة العربية قواعد معينة لتعريب الأعلام الأعجمية وكتابتها بحروف عربية فلتنظر في الأصل (مجلة المَجْمَع ٤/ ١٢٤،٣٣ و٥/ ١٠).

وقد وضعت لجنة اللهجات بالمَجْمَع سنة ١٩٦٤م قواعد معينة مستوفية للموضوع فليرجع إليها في موطنها (فن الترجمة).

وهذا قرار مَجْمَع اللغة العربية:

١ـ يجيز المَجْمَع أن تستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم (مجلة المَجْمَع ١/ ٣٣).

٢ـ يفضّل اللفظ العربيّ على المُعَرَّب القديم إلّا إذا اشتهر المُعَرَّب.

٣ـ ينطق بالاسم المعرَّب على الصورة التي نطقتْ بها العرب (مجلة المَجْمَع ١/ ٣٧).

□ التعريض

(بيان) التعريض: نوع من الكناية (ر: الكناية).

□ التعريف

ر: المعرفة.

□ تَعَلَّم

تَعَلَّمَ، فعل يكون بمعنى تحصيل العلم، وهو حينئذ متصرّف ينصب مفعولاً واحدًا نحو: تعلمت النحو.

وقد يراد بالأمر منه (تعلَّمْ) اليقين، بمعنى اعلمْ، وهو ملازم حينئذ لصيغة الأمر وينصب مفعولين (ر: ظن وأخواتها).

□ التعليق

(نحو) يجب تعليق ظن وأخواتها عن

العمل في لفظ المبتدأ والخبر الواقعين بعد ظنَّ، وذلك في حالة معينة هي أن يقع بعد الفعل لفظ من الألفاظ التي لها الصدارة كهمزة الاستفهام، تقول: ما أدري أمحمد أخوك أم ابن عمك. لم تنصب (محمد) ولا (أخوك) بل رفعتهما على الابتداء، لأنك لو نصبتهما لوقعت الهمزة بين الفعل أدري والمفعول به، وهذا خلاف طبيعتها، إذ إنها لا تقع إلاّ في صدر جملتها. ومع هذا فإنّ عمل الفِعْلِ باقٍ في محلّ الجملة، فالجملة (أمحمد أخوك) في محل نصب، فلو عطفت عليها جاز نصب المعطوف على المحلّ، وجاز رفعُهُ على اللفظ، قال كُثَيِّر:

وما كنتُ أدري قبل عزَّةَ ما البُكا
ولا موجعاتِ القلبِ حتى تولَّتِ

ومثل همزة الاستفهام في تعليق العامل عن عمله لام الابتداء، نحو: ﴿ولقد عَلِموا لمن اشتراه ما لَهُ في الآخرة من خَلاقٍ﴾.

ولام القَسَم كقول الشاعر:

ولقد علمْتُ لتأتيَنَّ منيَّتي
إن المنايَا لا تطيشُ سهامُهَا

وما النافية نحو: ﴿لقد علمتَ ما هؤلاء ينطقون﴾.

و(لا) و(إن) النافيتان في جواب قسم ملفوظ به، أو مقدر، نحو: علمت والله لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو، وعلمت إنْ زيدٌ قائم.

هذا، والاستفهام له صورتان:

إحداهما: أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة نحو: ﴿وإن أدري أقريبٌ أم بعيدٌ ما توعَدون﴾. والثانية: أن يكون في الجملة اسم استفهام، عمدة كان نحو: ﴿لنعلم أيُّ الحزبين أحصى﴾ أو فضلةً نحو: ﴿وسيعلم الذين ظلموا أيَّ منقلب ينقلبون﴾ (التوضيح ١/ ٢١٨-٢٢٠).

تعليق الأفعال من غير باب ظن: التعليق غير مختصّ بباب (ظَنَّ) بل هو جائز في كل فِعْلٍ قَلْبِيّ، ولهذا انقسمت الجملة المعلّق عنها إلى ثلاثة أقسام:

(أحدها) أن تكون في موضع مفعول به مقيَّدٍ بالجارّ نحو: ﴿أَوَلَمْ يتفكَّروا ما بصاحبهم من جِنَّة﴾ ﴿فلْينظُرْ أيُّها أزْكَى طعامًا﴾ ﴿يسألون أيّانَ يومُ الدين﴾. لأنَّهُ يقال: فكَّرْتُ فيه، وسألْتُ عَنْهُ، ونظرتُ فيه، ولكن عُلِّقَتْ هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهي من حيثُ المعنى طالِبَةٌ لهُ على معنى ذلك الحرف.

(والثاني) أن تكون في موضع المفعول به دونَ تقدير حرف الجر نحو: (عرفت من أبوكَ) وذلك لأنك تقول: عرفتُ زيدًا.

(والثالث) أن تكون في موضع المفعولَيْن نحو: ﴿ولتعلَمُنَّ أيُّنا أشدُّ عذابًا﴾ ﴿وسيعلم الذين ظلموا أيَّ مُنْقَلَبٍ ينقَلِبون﴾ لأن (أيًّا) مفعول مطلق لينقلبون لا مفعول به ليعلم، لأن اسْمَ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله.

ومما يجوز تعليقُه أيضًا كل فعلٍ غيرِ

قلبيٌّ إن كان طريقًا إلى العلم، كقوله تعالى: ﴿لنبلُوَكُمْ أيُّكُمْ أحسَنُ عَمَلاً﴾ ونحو: (سَنَرى أيُّهُمْ يَغْلِبُ) ونحــو: (استمِــعْ إليْهِمْ أيُّهُمْ أحسنُ صوتًـا) لأن الابتلاء والرؤية والسماع من طرق العلم (المغني ٢/ ٦٥).

□ التعليل

ر. أيضًا: العلة النحوية.

التعليل هو ذكر علة الأمر أي سببه.

وأساليب التعليل كثيرة منها:

أ ـ نصب السبب على أنه مفعول لأجله إن كان مصدرًا قلبيًّا (ر: المفعول لأجله).

ب ـ ومنهـا استعمـال حروف معينـة للتعليل. وحروف التعليل هي:

١ـ مِنْ، نحو: ﴿مما خطيئاتهم أُغرقوا فأدخلوا نارًا﴾.

٢ـ البـاء، نحـو: ﴿ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل﴾.

٣ـ حتى، نحو: أسلِمْ حتى تدخلَ الجنة.

٤ـ الكاف، نحو: ﴿واذكروه كما هداكم﴾.

٥ـ كي، نحو: اجلِسْ كي تستريح.

٦ـ اللام، نحو: اعمل لتنجح.

٧ـ في، نحـو: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها».

٨ـ على، نحو: ﴿ولتكبروا الله على ما هداكم﴾.

فهذه كلها حروف جرّ، معمولها علة لمتعلَّقها.

٩ـ الفاء، وتدخل على السبب كذلك، نحو: ﴿اخرج منها فإنك رجيم﴾. والغالب العكس: أن يكون ما قبلها سببًا لما بعدها نحو: ﴿فوكزه موسى فقضى عليه﴾.

١٠ـ لعل: نحو: ﴿ومن آناء الليل فسبِّحْ وأطراف النهار لعلّك ترضى﴾.

ج ـ ومنها ترتيب الحكم على وصف أو شرط، كقـولـه تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ وقول النبي ﷺ: «اشفعوا تؤجروا».

د ـ ومنها الاستئناف، كقول النبي ﷺ: «لا تُنكَح المرأة على عمتها أو خالتها، إنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم».

هـ ـ ومنها استعمال (إذ) كقوله تعالى: ﴿ولـن ينفعكم اليـومَ إذ ظلمتُمْ أنكم في العذاب مشتركون﴾.

□ التغليب

(بديع) **التغليب**: أن يغلب على الشيء اسمٌ هو لغيره لمناسبة بينهما أو اختلاط.

قالـوا: **الأبـوان**، في الأب والأُم، **والمشرقان والمغربان والخافقان** في المشرق والمغـرب، وإنمـا الخـافق المغرب، سمي خافقًا مجازًا، وإنما هو مخفوق فيه، تخفق فيه الشمس أي تغيب؛ **والقمران** في الشمس

والقمر؛ والعمران في أبي بكر وعمر؛ والمروتان في الصفا والمروة؛ (والحسنان للحسن والحسين؛ والفُراتان للدجلة والفرات).

ولأجل الاختلاط اطلقت (مَنْ) على ما لا يعقل في نحو: ﴿فمنهم مَنْ يمشي على بطنه﴾ الآية.

قالوا: ويُغَلَّب المؤنث على المذكر في (ضَبُعَانِ) تثنية ضَبُعٍ للمؤنث وضِبْعَانٍ للمذكر، إذ لم يقولوا: ضبعانان.

والعرب تُغَلِّب الأقرب على الأبعد، بدليل تغليب المتكلم على المخاطب، وتغليبهما على الغائب في الضمائر، نحو: أنا وأنت قمنا، وأنت وزيد قمتما. (الأشباه والنظائر ١/ ١٣٥، ١٣٦).

□ التفخيم

التفخيم في نطق الحروف هو الاستعلاء (ر: الاستعلاء).

□ التفريع

(بديع) التفريع، هو أن يثبت لمتعلَّق أمرٍ حكمٌ بعد إثباتِهِ لمتعلَّقٍ له آخر، كقول الكميت:

أحلامُكُمْ لِسَقَامِ الجهلِ شافيةٌ
كما دماؤُكُمُ تشفِي من الكَلَبِ

فرَّع من وصفهم بشفاء أحلامهم أسقامَ الجهل، وصفَهُمْ بشفاءِ دمائهم من داء الكَلَب. (الإيضاح ٤/ ٥٧).

□ التفريغ

التفريغ في الاستثناء أن لا يكون المستثنى منه مذكورًا. (ر: الاستثناء).

□ التفريق

(بديع) التفريق، هو إيقاع تباينٍ بين أمرين من نوعٍ واحد في المدح أو غيره، كقول الشاعر:

من قاس جَدْوَاكَ بالغمام فَمَا
أنْصَفَ في الحكم بين شَكلينِ
أنتَ إذا جُدْتَ ضاحكٌ أبدًا
وهو إذا جادَ دامعُ العَينِ

(الإيضاح ٤/ ٣٧).

□ التفصيل

للتفصيل أحرف ثلاثة هي: أمَّا، وإمَّا، وأَوْ (رها).

□ التفضيل

اسم التفضيل هو اسم على وزن (أفْعَل) مصوغ للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها. وقياسه (أفْعَل) للمذكر، ممنوعَ الصَّرْفِ للوصفيّة وزنِ الفِعْل، و(فُعْلى) للمؤنث. أما خَيْرٌ وشرٌّ وحَبٌّ ـ فقد حذفت همزتها لكثرة الاستعمال (التوضيح ٢/ ٥٩).

ما يبنى منه أفعل التفضيل: يبنى (أفْعَلُ) التفضيل و(أفعل) التعجُّب مما اجتمعت فيه ثمانية شروط:

١ـ أن يكــون فِعْــلاً، فلا يبنيان من الجِلْفْ والحِمار، فلا يقال: ما أجْلَفَهُ ولا ما أحْمَرَه.

٢ـ أن يكون ثلاثيًّا، فلا يبنيان من دَحْرَجَ وضارب واستخرج، إلا (أفْعَل)، فقيل يجوز أخْذُ أفعلِ التفضيل منه مطلقًا، وقيل يمتنع مطلقًا، وقيل يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل، نحو: ما أظْلَمَ الليلَ أخذوه من «أظْلَمَ الليلُ» وما أقْفَرَ هذا المكان.

٣ـ أن يكــون متصــرِّفًا، فلا يبنيان من نحو: نعم وبئس.

٤ـ أن يكون معناه قابلاً للتفاضل، فلا يُبْنيان من نحو: فَنِي ومات.

٥ـ ألاّ يكون مبنيًّا للمفعول، فلا يبنيان من نحو: ضُرِبَ، وشَذَّ ما أخْصَرَهُ (من: اختُصِر).

وبعضهم يستثني ما كان ملازمًا لصيغة (فُعِل) نحو: عُنِيتُ بحاجتك، وزُهِيَ علينا، فيجيز: ما أعْنَاهُ بحاجتك، وما أزهاهُ علينا.

٦ـ أن يكون تامًّا، فلا يُبْنيان من نحو: كانَ وظلَّ وباتَ وكادَ.

٧ـ أن يكون مثبتًا، فلا يبنيان من منفيٍّ سواءً أكــان ملازمًــا للنّفْيِ نحــو: ما عَاجَ بالدواء، أي ما انتفع به، أم كان غير ملازم، كما قام زيدٌ.

٨ـ ألا يكون وَصْفُ فاعِلِهِ على (أفعل فعلاء)، فلا يُبْنيان من نحو: عَرِجَ، وشَهِلَ، وخَضِرَ الزرع (التوضيح ٢/ ٤٤ـ٤٦).

أحــوال اسم التفضيل: لاسم التفضيل ثلاث حالات:

إحـداهــا: أن يكــون مجـردًا من (أل) والإضافة، فيجب له حكمان: أحدهما: أن يكــون مفـردًا مذكَّرا دائمًا، نحو: ﴿**لَيُوسُفُ وأخـــوهُ أحبُّ**﴾. (والثـاني) أن يؤتى بعـده (بمن) جارَّةً للمفضـولِ، وقـد تحـذف من المفضـول إذا عُلِمـا نحو: ﴿**والآخِرَةُ خَيْرٌ وأبقى**﴾، وقد جاء الإثبات والحذف في ﴿**أنَا أكْثَرُ مِنْكَ مالاً وأعَزُّ نَفَرًا**﴾ ـ أي منك.

الحالة الثانية: أن يكون (بألْ) فيجب له أن يكــون مطابقًــا لموصـوفِهِ نحــو: زيدٌ الأفْـضَــلُ، وهـنــدُ الـفُـضْلَى، والــزيدان الأفْضَـلاَنِ، والزيدُونَ الأفضلون، والهندات الفُضْلَيَاتُ أو الفُضَلُ. ولا يجوز أن يؤتى معه بـ (من).

أقولُ: وإنما تثبت (الفُعْلى) بالسماع، فلا يقــال: الضُّــربىٰ والعُلْمىٰ، في مؤنث الأضرب والأعلم. اهـ.

الحـالـة الثالثة: أن يكون مضافًا. فإن كانت إضافَتُهُ إلى نكرة لزمه أمران: التذكير، والإفـراد ـ كمـا يلزمـان المجـرد، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق نحو: الزيدانِ أفْضَلُ رجلينِ، والزيدون أفْضَلُ رجالٍ، وهندٌ أفْضَلُ امرأة.

وإن كانت الإضافة إلى معرفة: جازت المـطابقـة كقوله تعالى: ﴿**أكَابِرَ مُجْرِميها**﴾

﴿هُمْ أراذِلُنا﴾، وجاز تركها كقوله تعالى: ﴿ولتجدنّهم أحرصَ الناس على حياةٍ﴾ وهذا هو الغالب. هذا، وإن اسم التفضيل يرفع الضمير المستتر دائمًا، ولا يرفع الاسم الظاهر إلا في مسألة الكحل (ر: مسألة الكحل) (التوضيح ٢/ ٦٠-٦٦).

□ التفعيلة

(عروض) التفعيلة اسم للجزء الواحد من الميزان العروضي. والتفعيلات الأصلية عشرة هي: فعولن، فاعلن، مفاعَلَتُنْ، مُتَفاعلن، مستفعِلن، فاعلاتن، مفاعيلُنْ، مستَفْعِ لُن، مفعولاتُ، فاعِ لاتُنْ. هذا، وإنّ مستفعِ لن = مس تفع لن (أي: سبب خفيف + وتد مفروق + سبب خفيف)، ومستفعلن = مس تف عِلُن (أي: سبب خفيف + سبب خفيف + وتد مجموع) ولذلك فُرِّق بينهما في صورة الكتابة. وشبيه بذلك فاع لاتن، وفاعلاتن.

والتفعيلات تتركب من الأسباب والأوتاد (ر: السبب. الوتد) وتتكون التفعيلة من وتد واحد مع سبب أو سببين (أهدى سبيل/ ١٧).

□ التفويف

(بديع) التفويف: هو أن يؤتى في الكلام بمعان متلائمة في جمل مستوية المقادير أو متقاربتها، كقول مَنْ يصف سحابًا:

تسربَلَ وشيًا من خُزوزٍ تطرزتْ
مطارفها طَرْزًا من البرقِ كالتِّبْرِ
فوشْيٌ بلا رَقْمٍ، ونقش بلا يَدٍ
ودمع بلا عينٍ، وضَحْكٌ بلا ثغرِ

وكقول عنترة:

إن يلحقوا أكْرُرْ، وإنْ يَسْتَلْحِقُوا
أشْدُدْ، وإن نزلوا بضَنْكٍ أنْزِلِ

(الإيضاح ٤/١٩، ٢٠).

□ تقارُض اللفظين

(نحو) من ملح كلام العرب تقارض اللفظين. ولذلك أمثلة:

أحدها: إعطاء (غيرٍ) حكم (إلّا) في الاستثناء بها، وإعطاء (إلّا) حكم (غيرٍ) في الوصف بها. أقول: مثال الوصف بإلا: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفَسَدتا﴾.

وإعطاء (إذا) حكم (متى) في الجزم بها، كقول الشاعر:

وإذا تصبْكَ مصيبة فاْصبْر لها
وإذا تُصِبْكَ خصاصَةٌ فتَجَمَّلِ

وإهمال (متى) حملًا على (إذا) كقول عائشة رضي الله عنها: (وإنّه متى يقومُ مقامك لا يُسْمِعِ الناس).

وإعطاء (لم) حكم (لن) في عمل النصب: قرئ ﴿ألم نشرحَ﴾ وفي إعطاء (لن) حكم (لم) في الجزم كقوله:

لَنْ يَخِبِ الآن من رجائك من
حَرّكَ من دون بابِكَ الحَلَقَةْ

(الأشباه والنظائر ١/ ١٣٨، ١٣٩).

□ التقدير

التقدير حذف الحركة أو الكلمة من اللفظ مع بقائه في النيّة. فإن لَمْ يُنْوَ فهو حذفٌ لا غير (التهانوي/ ١١٨٠).

وحذف الحركة يكون بسبب الثقل، أو التعذر (ر: الإعراب التقديري).

تقدير المحذوف من أجزاء الجملة: القياس أن يُقَدّر الشيء في مكانه الأصلي لئلا يخالف الأصل من وجهي الحذف ووضع الشيء في غير محله. فيجب أن يقدر المفسر في نحو: (زيدًا رأيته) مقدمًا عليه (أيْ: رأيتُ زيدًا رأيته).

وجوز البيانيون تقديره مؤخرًا عنه، وقالوا: إنه يفيد الاختصاص لو قُدِّر. وليس كما توهموا، وإنما يُرْتَكَبُ ذلك عند تعذر الأصل. نحو: أيُّهم رأيته، فإن اسم الاستفهام له الصدارة ولا يتقدم عليه عامله فيقدّر مؤخرًا هكذا: أيُّهم رأيتَ رأيتَه. ونحو: (في الدار زيد) إن قُدِّر المتعلق فعلًا وجب تقديره مؤخرًا عن المبتدأ لأن الخبر الفعلي واجب التأخير، وإن قُدِّر وصْفًا أمكن تقديره مقدمًا أو مؤخرًا.

ومتعلَّقُ البسملة الشريفة، فإن الزمخشري قَدّره مؤخرًا عنها، لأن قريشًا كانت تقول: باسم اللات والعزى نفعل كذا، فيؤخّرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوهُ معبودًا، تفخيمًا لشأنه بالتقديم. فوجب على الموحِّد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فإنه الحقيق بذلك. وهذا أمر معنوي يقتضي تأخير المقدَّر، وليس السبب تعذر تقديره متقدمًا.

٢- ينبغي تقليل المقدر ما أمكن، ولذلك ضَعُفَ قول بعضهم في ﴿**وأُشْربوا في قلوبهم العِجلَ**﴾ إن التقدير (حب عبادة العجل) والأولى أن يكون التقدير (حب العجل) فقط.

٣- ينبغي أن يقدّر المقدَّر من لفظ المذكور مهما أمكن، فيقدر (اضرب) دون (أهن) في (زيدًا اضربه) فإن منع من تقدير المذكور مانع معنوي أو صناعي نحو: (زيدًا اضرب أخاه) يقدر فيه (أهن) دون (اضرب).

هذا، وقد يمنع من أن يكون المقدّر من لفظ المذكور مانع نحوي نحو: (زيدًا آمرُرْ بِهِ) يقدر فيه (جَاوِزْ) دون (آمرر) لأنه لا يتعدى بنفسه. ونحو: سعيد آكَلُ من أخيه اللحمَ. الناصب لقوله (اللحم) فعلٌ محذوف، لا اسم تفضيل محذوف، لأنّا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في اللفظ. (الأشباه والنظائر ١/ ١٤١-١٤٣).

تقدير الحركات الإعرابية: ر: الإعراب - الإعراب التقديري.

□ التقديم

(نحو) ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدّمه عليه كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها، وفيه فروع:

الأول: الصِّلة لا تتقدم على الموصول

لأنها بمنزلة الجزء من الموصول.

الثاني: الفاعل لا يتقدم على فعله لأنه كالجزء منه.

الثالث: الصفة لا تتقدم على الموصوف لأنها أشبهت الجزء منه.

الرابع: المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه.

الخامس: حرف الجرّ بمنزلة الجزء من المجرور فلا يتقدم عليه المجرور. (الأشباه والنظائر ١/٢٨٥).

□ التقسيم

(بديع) التقسيم، هو ذكر متعدِّدٍ ثم إضافة ما يناسب كلَّ فردٍ إليه على التعيين، كقول أبي تمام:

فما هو إلا الوَحْيُ أو حدُّ مُرْهَفٍ
تُميلُ ظُباهُ أَخْدَعَيْ كلِّ مائلِ
فهذا دواءُ الداءِ من كل عالِمٍ
وهذا دواءُ الداءِ من كلِّ جاهلِ

وقول آخر:

ولا يقيمُ على ضيمٍ يرادُ به
إلا الأذلّانِ عَيْرُ الحيِّ والوَتِدُ
هذا على الخَسْفِ مربوطٌ برُمَّتِهِ
وذا يُشَجُّ فلا يَرْثي له أَحَدُ

(الإيضاح ٤/٣٨).

□ التَّقْطيع

(عروض) التقطيع أن يُجزَّأ بيتُ الشِّعر أجزاءً ليمكنَ وزنها بالتفاعيل فَيُعْرَف البحر الذي منه البيت، وتعرف استقامة البيت من عدم استقامته.

وطُرق التقطيع المتبعة الآن مختلفة، منها أن يُمَثَّل كل حرف متحرك بفتحة وكل حرف ساكنٍ بسكون. ثم ينظر في تقسيم هذه العلاماتُ إلى مجموعات، كل مجموعة تتكوّن من علامات بين أربعة وسبعة. هكذا مثلاً:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حبيبٍ ومنزلِ
بِسِقطِ اللِّوَى بينَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِ

/٥//٥ /٥/٥//٥ /٥//٥ /٥/٥//٥
/٥//٥ /٥/٥//٥ /٥// /٥/٥//٥

فعولن / مفاعيلن / فعولن / مفاعلن /
/ فعولن / مفاعيلن / فعولُ / مفاعلن /

وللذوقِ مدخل كبير في اختيار العدد المناسب:

فقد أخذنا للتفعيلة الأولى خَمْسَ علامات، ولم نأخذ أربعًا ولا سبعًا، إذْ لو فعلنا ذلك لبدأت التفعيلة الثانية بساكنٍ ولا يمكن ذلك. ولم نأخذ ستًّا إذ لو فعلنا ذلك لكانت التفعيلة الأولى (مفاعيلُ) والثانية (مفعولن) وليس عندنا بحر يبدأ بذلك.

فإذا عرفت التفعيلة الأولى انتقلت إلى الثانية. وهكذا.

وبعد المران يُسْتطاع الاستغناء عن العلامات، فيمكن تقطيع البيت دون الحاجة

إليها. اهـ.

□ التقليل

أحرف التقليل اثنان لا غير هما: رُبَّ، وقد (رهما).

□ التقييد

(علم القافية) ر: القافية.

□ التقييد

(نحو) انظر: الإطلاق والتقييد.

□ التكرير

(معـــاني) التكــرير ذكــر الشيء مرة فصاعدًا، بعد مرة. وهو نوع من أنواع الإطناب.

وللتكــرير فوائــد منهــا التقـرير، ومنهــا التأكيد، ومنها زيادة التنبيه، ومنها أن يطول الكلام ويخشى تناسي الأول، ومنها التعظيم والتهويل نحو: ﴿**الحاقة ما الحاقة**﴾.

وفي تكـرير القصص فوائـد منهـا إبراز الكـلام الواحد في أساليب مختلفة بحسب المقامات (التهانوي/ ١٢٤٨).

□ التَّكْسير

التكسير في الجمــع أن لا تَسلم بِنْيَة المفرد عند جمعه بل يتغير بزيادة أو نقص في الحروف والحركات، كرجل ورجال (ر: جمع التكسير).

□ التكميل

(معـــاني) التكميل ويسمى الاحتـراس أيضًـــا، هو أن يؤتىٰ في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفع الإيهام. وهو ضربان:

١ـ ضرب يتوسط الكلام، كقول طرفة:

فسقـى ديارَكِ ـ غيرَ مُفسِـدِهـا ـ
صَوْبُ الـربيـعِ وديمـةٌ تَهْـمِي

وقول ابن المعتز:

صَبَبْنَـا عليهـا ـ ظالمين ـ سياطنـا
فطارتْ بهـا أيدٍ سراعٌ وأرجـلُ

فإنه لو لم يقل ـ ظالمين ـ لأوهم أن فيها حِرَانًا.

٢ـ وضرب يقع في آخر الكلام. كقول الشاعر:

حليمٌ ـ إذا ما الحـلم زيَّنَ أهـلَه ـ
مع الحـلم في عين العـدوّ مهيبُ

فإنه لو اقتصر على وصفه بالحلم لأوهَمَ أن حلمه عن عجز، فلم يكن صفة مدح، فقـال ـ إذا ما الحلم زيّن أهله ـ فأزال هذا الوهم (الإيضاح ٢/ ١٥٩ـ١٦١).

□ تلاقي اللغة

قد يتفق أن يكـون العلم المذكر على وزن (فَعْلان) والمؤنث على وزن (فَعْلى)، ولا يكـون ذلـك اشتقاقًا، وإنما هو اتفاق. ومثـاله: سلمان وسلمىٰ، فليس سلمان من سلمىٰ كسكران من سكرىٰ، لأن باب سكران وسكـرىٰ الصفـة، وليس سلمان ولا سلمى بصفتين، وإنما سلمان من سلمى كقحطان من ليلىٰ، غير أنهما لما كانا من لفظ واحد

تلاقي اللغة ـــ
أنا البازي المُطِلّ على نُمَيْرٍ
أُتيحَ من السماءِ لها انصبابا

وأشار شريكٌ إلى قولِ الطِّرِمَّاح:

تميمٌ بطُرْقِ اللؤمِ أهدى من القطا ـ
ولو سلكَت طُرْق المكارم ضَلَّتِ

(الإيضاح ٤/ ١٤٢ـ١٤٥).

□ التلويح

(بيان) التلويح هو الكناية إذا كثرت فيها الوسائط بين المكنيّ به والمكنيّ عنه كقول الخنساء في رثاء أخيها:

كثيرُ الرمادِ إذا ما شَتَا

فإن كثرة الرماد دليل كثرة الإيقاد، وكثرة الإيقاد دليل كثرة الطبخ، وكثرة الطبخ دليل كثرة الضيفان، وكثرة الضيفان دليل الكرم.

□ التمثيل

ر: تشبيه التمثيل. الاستعارة ـ الاستعارة التمثيلية. المثل.

□ التمنِّي

(معاني) التمني نوع من الإنشاء الطلبيّ وهو طلبُ محبوبٍ لا يُطمع في حصوله، واللفظ الموضع له هو (ليت). ولا يشترط في التمني الإمكان، تقول: ليت زيدًا يجيء، وليت الشباب يعود. قال الشاعر:

يا ليت أيام الصِّبا رواجعا

وقد يُتَمَنَّى بهل كقول القائل: هل لي من شفيع ـ في مكان يعلم أنه لا شفيع له

فيه، لإبراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن، وعليه قوله تعالى حكاية عن الكفار: ﴿فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا﴾.

وقد يُتمنى بلو كقولك ـ لو تأتيني فتُحَدِّثَني ـ بالنصب.

وقد يُتمنى بلعلّ فتعطي حكم ليت نحو ـ لَعَلّي أحجُّ فأزورَك ـ بالنصب، لبعد المرجوّ عن الحصول (الإيضاح ٢/ ٥٢ـ٥٤).

وقد يُتمنَّى بـ (ألا) المركبة من الهمزة ولا (ر: ألَا).

□ التمييز

التمييز اسم نكرة بمعنى (مِنْ) مُبَيِّن لإبهام اسم أو نسبة.

وحكم التمييز النصب. والناصب لتمييز الاسم هو ذلك الاسم المبهم، كعشرين درهمًا.

أنواع المميَّز المبهم: الاسم المبهم أربعة أنواع:

(أحدها) العدد كـ ﴿أحد عشر كوكبًا﴾.

(والثاني) المقدار وهو: إما مساحةٌ، كشِبرٍ أرضًا، أو كيلٌ، كصاعٍ بُرًّا، أو وزنٌ، كرِطْلَيْنِ عَسَلًا.

(والثالث) ما يشبه المقدار نحو: ﴿مثقالَ ذرةٍ خيرًا﴾، وقِرْبَةٌ سَمْنًا.

(والرابع) ما كان فرعًا للتمييز نحو: خاتَمٌ حديدًا، فإن الخاتم نوع الحديد، ومثله: باب ساجًا ـ وجُبَّةٌ خزًّا، وقيل إنه حال.

هذا، ويجوز في تمييز المقادير وأشباهها أن يُجَرَّ بالإضافة أو بمن، تقول: اشتريت صاعَيْ أرُزٍّ، ورطْلَيْ سَمْنٍ. أو صاعين من أرُزٍّ ورطلين من سمن. ويجوز جرُّ النوع الرابع بمن كذلك (التوضيح ١/ ٣٧٥ـ٣٧٧).

تمييز النسبة: من التمييز ما يبين نسبة الفعل إلى الفاعل أو إلى المفعول، وهو ما كان في الأصل فاعلًا مضافًا أو مفعولًا مضافًا فأقيم المضاف إليه مقامه. ومثاله: طابَ أبوك نفْسًا، أصله: طابت نَفْسُ أبيكَ و﴿فجرنا الأرض عيونًا﴾ أصله: فَجَّرْنَا عُيُونَ الأرض. وقد يكون مُحَوَّلًا عن مبتدأ، نحو: (أخوكَ أكثر منك مالًا) أصله: مال أخيك أكثر.

ثم إن ناصب تمييز النسبة هو المسند من فعل أو شبهه. وقد يجر تمييز النسبة بمن في أحوال قليلة. نحو: لله دَرُّ الزُّبَيْرِ من فارسٍ، ونِعْمَ من رجُلٍ أخوك (التوضيح ١/ ٣٧٥ـ٣٧٩).

□ التنازع

(نحو) يسمى التنازع أيضًا **الإعمالَ**. وحقيقته أن يتقدم فعلان متصرِّفانِ، أو اسمَانِ عاملانِ، أو فعلٌ متصرفٌ واسمٌ يشبهه، ويتأخر عنهما معمولٌ مطلوبٌ لكل منهما من حيث المعنى. مثال الفعلين: ﴿آتوني أُفرغ عليه قِطرًا﴾. ومثال الاسمين قول الشاعر:

عُهِـدَتَ مُغِيثًـا مُغْنِيًا من اجـرْتَـهُ
فلم أتَّـخِـذْ إلا فِنَـاءَك موئِـلا

ومثال المختلفين ﴿هاؤُم اقرءُوا كتابِيَهْ﴾.

وقد تتنازع ثلاثة، وقد يكون المتنازع فيه متعددًا، ومثالهما الحديث: «تسبِّحون، وتكبِّرون، وتَحْمَدُونَ دُبُرَ كُلِّ صلاةٍ ثلاثًا وثلاثين»، فتنازع ثلاثة في اثنين ظرفٍ، ومصدر.

ولا يقع التنازع بين حرفين، ولا بين حرفٍ وغيره، ولا بينَ جامِدَيْن، ولا بين جامدٍ وغيره.

وإن تكرَّرَ العاملُ للتَّوْكيدِ فالعَمَلُ للأوَّل وحده دون الثاني، لأن الثاني لم يُؤْتَ به للإسناد، بل لمجرّدِ التقوية، ومثاله:

فهيهـاتَ هيهـاتَ العقيقُ ومَنْ بِهِ
وهـيهـاتَ خِلٌّ بالـعـقيقِ نواصِلُهْ

وإذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت باتفاق في المُتَنَازَع فيه، وأما العامل الآخر فقد يعمل في ضمير المتنازَع فيه، وقد لا يعمل، على التفصيل الآتي:

١ـ إن أعملنا الأول في المتنازع فيه ـ أعملنا الأخير في ضميره، نحو: قام وقعدا، أو ضربتهما، أو مررت بهما ـ أخواك. وبعضهم يجيز هنا حذف غير المرفوع لأنه فضلة، كقول الشاعرة:

بعكـاظَ يُعْشي النـاظـريـ
ـنَ إذا هُمُ لَمَحـوا شُعـاعُهْ

٢ـ وإن أعملنا الثاني: فإن احتاج الأول لمرفوع، فالبصريون يُضْمِرونه، ويستبيحون ذلك مع عود الضمير على متأخِّرٍ لفظًا ورتبةً، وهو ممنوع، إلا إنهم أجْرَوْا هذا مُجْرَى الضرورة. واحتجُّوا بقولِ الشاعر:

جَفَـوْني ولم أَجْفُ الأخِـلاَّءَ إنَّني
لغـيرِ جميلٍ من خليليَ مُهْمِـلُ

وواضح أن البيت مصنوع لا يحتج به.

والكسائي يوجب الحذف تمسكًا بقول الشاعر:

تعـفَّـقَ بالأرْطَـى لهـا وأرادَهـا
رجـالٌ فَبَـذَّتْ نبـلَهُـمْ وَكَـليبُ

إذ لم يقلْ: تعفَّقُوا، ولا: أرادوا.

أما الفَرَّاءُ فرأيُه أنه إن استوى العاملانِ في طلب المرفوع ـ فالعمل لهما جميعًا، نحو: قامَ وقعدَ أخواك، وإن اختلفا ـ أضمرته مؤخرًا، كضربني وضربت زيدًا هو.

أمّا إن احتاج الأول إلى منصوب لفظًا أو محلاً فإنه يحذف، لأنَّ ذِكْرَ المُتَنَازَعِ فيهِ بعدُ دليلٌ عليه. ولا يجوز ذكرُهُ مُضْمَرًا منصوبًا مع العامـلِ الأوَّلِ لئلاّ يعودَ على متأخِّرٍ لفظًا ورُتْبَةً (التوضيح ١/ ٢٩٥-٣٠١).

□ التنكيت

(بديع) التنكيت أن يقصد المتكلّم إلى لفظ يَسُدُّ غيره مَسَدَّه، لولا نكتة فيه لكان اختصاصه بالذكر خطأً. ومنه قوله تعالى:

﴿وأنه هو ربُّ الشِّعرى﴾ خصّ الشعرى بالذكر من دون النجوم لأن من العرب مَنْ كان يعبدها. كذا قالوا. (شرح عقود الجمان/ ١٥٠).

□ التنكير

تنكّر المعرفة في أحوال:

١ـ الأولى: أن تجمع أو تثنّى، وذلك لزوال قيد التعيين. فإن قلت: جاء محمدون، فمحمدون نكرة، أي رجالٌ اسم كل منهم محمد. فإن أردت تعريف الجمع قلت: جاء المحمدون.

٢ـ أن تدخل عليها رُبَّ: تقول: ربَّ عليٍّ رأيت وفاطمةٍ.

٣ـ أن يقصد زوال قيد التعيين لمعنى صحيح آخر: كقولك: رأيتُ سيبويهِ وسيبويهٍ آخر، وكقولك لمحدثك: صَهٍ، أي: اسكت عن كل الحديث، وكقولك: إيهًا، أي: حدّثنا أيَّ حديثٍ شئت.

وتنون المعرفة المنكرة تنوين التنكير سواء أكان في الأصل مبنيًا أو ممنوعًا من الصرف، أو غير ذلك. (ر.أ: النكرة) (ر: التنوين - تنوين التنكير).

(علم المعاني) **أغراض التعبير عن المسمّى باسم نكرة**: يُنَكّر الاسم **للإفراد** كقوله تعالى: **﴿وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى﴾** أي: فرد من أشخاص الرجال.

أو **للنوعيّة**، كقوله تعالى: **﴿وعلى أبصارهم غشاوة﴾** أي: نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله. وقوله تعالى: **﴿ولتجدنهم أحرص الناس على حياة﴾** أي نوع من الحياة مخصوص وهو الحياة الزائدة. كأنه قيل: ولتجدنهم أحرص الناس - وإن عاشوا ما عاشوا - على أن يزدادوا إلى حياتهم في الماضي والحاضر حياةً في المستقبل. وقوله تعالى: **﴿والله خلق كل دابةٍ من ماء﴾** يحتمل الإفراد والنوعية أي: خلق كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه.

أو **للتعظيم** والتهويل أو للتحقير ويفيد ارتفاع شأنه أو انحطاطه إلى حد لا يمكن معه أن يعرف.

أو **للتكثير** ويفيد أنه كثير إلى حد لا يعرف، كقولهم - إن له لإبلًا وإنّ له لغنمًا -.

أو **للتقليل** فيفيد أنه قليل إلى حد لا يعرف. كقوله تعالى: **﴿وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله أكبر﴾** أي: وشيء ما من رضوانه أكبر من ذلك كله، لأن رضاه سبب كل سعادة وفلاح (الإيضاح ١/ ٨٩-٩١).

□ التنوين

التنوين نون ساكنة تلحق آخر الكلمة لفظًا لا خطًا لغير توكيد.

(تجويد) **النطق بالتنوين**: أحكام النطق

بالتنوين وما يعتريه من تغير هي أحكام النون الساكنة (ر: ن ـ النطق بالنون).

ويوقف على المنوّن بحذف التنوين وإسقاط الحركة التي قبله، ما لم يكن ما قبله فتحًا، فإن التنوين لا يحذف حينئذ بل يقلب ألفًا (ر: الوقف).

هذا، وإن التنوين لا يدخل الفعل، بل هو من خواص الاسم ولذا كان من علاماته.

أنواع التنوين: أنواع التنوين أربعة:

١ـ تنوين التمكين: (ويسمى أيضًا الصرف) كتنوين عليٍّ، ورجلٍ. وفائدة هذا النوع الدلالة على تمكن الاسم في باب الاسمية، فهو لا يدخل الاسم المبني لشبهه بالحرف، ولا الممنوع من الصرف لشبهه بالفعل (ر: الممنوع من الصرف).

٢ـ تنوين التنكير: هو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير كقولك جاء سيبويه وسيبويهٍ آخر (أو لبعض الممنوعات من الصرف كقولك: رب فاطمةٍ وعمرانٍ لقيتُ) (ر: التنكير).

٣ـ تنوين المقابلة: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم. (فليس تنوين جمع المؤنث السالم تنوين تمكين بدليل أنه لا يحذف عند التسمية به، كعرفاتٍ، فإن عرفاتٍ مستحقة لمنع الصرف للعلمية والتأنيث) وسمي تنوين المقابلة لأنهم جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم.

٤ـ تنوين التعويض: وهو ثلاثة:

أ ـ عوض عن حرف، وهو اللاحق لنحو غواشٍ وجوارٍ، في حالتي الرفع والجرّ، إذ لو كان تنوين صرف لحذف، لأن هذا النوع من الكلمات ممنوع من الصرف.

ب ـ عوض عن كلمة، كما في كلٍ وبعض، كقوله تعالى: **﴿قل كلٌ يعمل على شاكلته﴾**. وقوله: **﴿ولعلا بعضهم على بعضٍ﴾** التقدير: كلُّ إنسانٍ. على بعضهم.

جـ ـ عوض عن جملة، وهو تنوين (إذْ) في نحو: **﴿ويومئذٍ يفرح المؤمنون﴾** التقدير: ويومَ إذْ تغلب الروم (التوضيح).

أقول: ومثلها تنوين (إذًا) على قول ر: إذَنْ.

(إملاء) **رسم التنوين**: يرسم تنوين المنصوب (بفتحتين إحداهما فوق الأخرى وبعدهما) ألف نحو: (رأيت خالدًا) لأن العرب تقف عليه بالألف. وهذا ما عدا ما يلي ـ فلا تكتب بعد التنوين ألف:

١ـ المختوم بتاء التأنيث التي يوقف عليها بالهاء. نحو: (أشكر نعمةً لك يا رب).

٢ـ المقصور نحو: فتًى.

٣ـ المختوم بهمزة مكتوبة على ألف نحو: (رأيت ملجأً). أو مسبوقةٍ بألف نحو: **﴿إلا ما شاء ربك عطاءً﴾**.

أما تنوين المرفوع فيكتب بضمتين فوق

الحرف، دون واو بعدهما، وتنوين المكسور يكتب بكسرتين تحت الحرف دون ياء بعدهما، وأما تنوين (كأين) فيكتب بالنون لأنه يوقف عليه بالنون (والي/١١٥).

وانظر (الكسرة) لتعلم حكم تنوين الحرف المكسور المشدّد.

□ التهكم

الاستعارة التهكميّة ر: الاستعارة.

□ التوابع

ر: التبعية.

□ توالي الأمثال

(نحو) يكره توالي الأمثال من الحروف والحركات في الكلام، ولذلك يفرون منه إلى القلب، أو الحذف، أو الفصل.

فمن القلب أنّهم قالوا في دهدهت الحجر دهديت. قلبوا الهاء الأخيرة ياء، كراهة اجتماع الأمثال.

وقال الخليل: أصل مهما الشرطية، ما ما، قلبوا الألف الأولى هاء لاستقباح التكرير.

وقالوا في النسب إلى نحو شَجٍ وعَمٍ وحيّ: شَجَويّ وعَمَويّ وحَيَويّ. بقلب الياء واوًا كراهة لذلك.

ولبّى أصله لَبَّبَ، قلبت الياء الثانية التي هي اللام ياء هربًا من التضعيف فصار لبَّيَ، ثم أبدلت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار لبّى.

وأما الحذف فمثاله الحذف في ظَلِلْتُ ومَسِسْتُ وأَحْسَسْتُ فقالوا فيها ظَلْتُ ومَسْتُ وأَحَسْتُ.

وحذف إحدى اليائين من سيِّد وميِّت وهيِّن وليِّن قالوا فيها: سَيْد، وميْت، وهيْن، وليْن.

وقال ابن مالك: يحفظ ولا يقاس عليه.

ومنه حذف الياء المشددة من الاسم المنسوب إليه عند إلحاق ياء النسب، كراهة اجتماع الأمثال، ككرسي وشافعي وبختي ومرمي.

ومن ذلك قولهم: لتضربُنَّ يا قوم، ولتضربِنّ يا هند، فإن أصله: لتضربونَنّ ولتضربينَنّ، فحذفت نون الرفع لاجتماع الأمثال.

ومن ذلك تصغير ذا على ذَيّا، وأصله ذُيَيّا، فحذفوا إحداها لثقل الجمع بين ثلاث ياءات.

ومن الفصل وجوب إظهار أنْ بعد لام كي إذا دخلت على لا، نحو: لئلا يعلمَ، حذرًا من توالي مثلين لو قيل: للا يعلم.

ومنه قولهم في توكيد يضربن: يضربنَانِّ، فصلوا بين النونين بألف.

ومن كراهة اجتماع المثلين فتح النون في مِنْ في نحو: مِنَ الرجل لتوالي الكسرتين، ولهذا لم يفتحوا في: عَنِ الرجل. (الأشباه والنظائر ١/١٨- ٢١).

أقـول: إن العـرب تفرّ أيضًا من توالي المثلين بأن تدغم الأول في الثـاني فيمـا يجري فيهِ الإدغام، نحو: شدّ أصلها شدد، فادغمـوا، لأن الإدغـام أخفّ من النـطق بالحرفين المفردين. ومنه أيضًا أنه إذا توالى تاءان في أول المضـارع فروا من ذلك إلى الإدغـام أو الحـذف ويجـوز البقـاء على الأصـل، كقـولهم في تَتابَع: اَتّابع، وكقوله تعالى: ﴿لعلكم تذكّرون﴾ أصلها تتذكرون.

□ التوجيه

(بديع) التوجيه، هو إيراد الكلام محتَمِلاً لوجهين مختلفين، كقـول مَنْ قال لأعـور يسمى عمرًا:

خاط لي عمـرُو قَبـاء
ليـت عينـيـهِ سـواء

وعليه ما حكاه الله عز وجل عن اليهود: ﴿واسمـع غيـر مسمـع وراعنـا﴾ قال الـزمخشـري: (غيـر مُسْمَـع) حال من المخاطب، أي اسمع وأنت غير مسمع، وهو قول ذو وجهين:

يحتمـل الـذم، أي: اسمع منا مدعُوًّا عليك بلا سمعت.

ويحتمـل المـدح، أي: اسمـع غير مُسْمَـعٍ مكـروهًا، من قولك: (أسمع فلان فلانًا) إذا سبّه.

وكـذلـك قولـه: (راعنـا) يحتمِـل راعنا نكلمْـكَ أي: ارقبنا وانتظرنا، ويحتمِل شِبْهَ كلمـةٍ عبـرانية أو سريانية كانوا يتسابُّون بها وهي (راعينـا) فكـانوا سخرية بالدّين وهزؤًا برسول الله ﷺ يكلمونه بكلام محتملٍ ينوون به الشتيمـة والإهـانـة ويُظْهـرون به التـوقير والاحترام (الإيضاح ٤/ ٦٤،٦٥).

□ التوجيه

(علم القافية) ر: القافية ـ ٦.

□ التورِية

(بـديع) التـورية وتسمى الإيهام أيضًا، هي أن يطلق لفظ له معـنـيان قريب وبعيد ويراد به البعيد منهما. وهي ضربان: مجرَّدةٌ ومرشَّحة.

أما المجرَّدة فهي التي ليس معها شيء مما يلائم المُوَرَّى به أعني المعنى القريب.

وأما المرشَّحة فهي التي قرن بها ما يلائم المورى به. كلفظ (الغزالة) في قول الشاعر في وصف صيفيّةٍ باردة:

كأنَّ كانـونَ أهـدى من ملابِسِـهِ
لشهـرِ تَمُّـوزَ أنـواعًـا من الحُلَلِ
أو الغـزالَةُ من طولِ المدى خرفَتْ
فمـا تُفَـرِّقُ بين الجـديِ والحَمَـلِ

الغـزالـة الشمسُ، والجديُ بُرْج الحرِّ، والحمَـل برج البـرد. والتورية المرشحة في (الغـزالة) فإن معناها القريب الظبية والمراد منها الشمس، وقد قرنت بما يلائم القريب وهـو قولـه (خـرفت) وكـذلـك ذكـر الجدي والحمل (الإيضاح ٤/ ٢٩-٣١).

□ التوشيع

(معاني) التوشيع أن يؤتى في عَجُز الكلام بمثنى يُفَسَّر باسمين، معطوفٍ أحدُهما على الآخر. كما في الحديث «يشيب ابن آدم ويشب معه خصلتان الحرص وطول الأمل» ومنه قول البحتري:

لما مَشَيْنَ بذي الأراك تشابَهَتْ
أعطافُ قضبانٍ به وقُدودِ
في حُلّتيْ حِبَرٍ ورَوْضٍ فالتقى
وَشْيان: وشْيُ رُبًى ووشي بُرودِ
وسَفَرْن فامتلأت عيون راقَها
وردان: وردُ جنًى وورد خدود

(التوضيح ٢/١٥٤).

□ التوقيع

خط التوقيع ر: الخط ـ خط الإجازة.

□ التوكيد

انظر: التأكيد.

□ التوليد

اللفظ المولد ما استعمله المولَّدون على غير استعمال الفصحاء من العرب.

والألفاظ المولدة على أنواع أربعة:

١ـ ما استعمله المولدون من مفردات أعجمية لم يعرِّبها فصحاء العرب (ر: التعريب).

٢ـ ما نقله المولدون بطريق التجوّز أو الاشتقاق.

«وهذا النقل جار على أسلوب القياس العربي، فهو عربي مبين، وهو عمدة الصنّاع والمؤلفين والمترجمين. ومنه ومن العربي الأصيل تكوّن اللسان العربيُّ الفصيح».

٣ـ ما حُرِّف على ألسنة المولدين من مفردات اللغة العربية تحريفًا يتعلق بالأصوات، أو بالدلالة، أو بهما معًا، ولا يمكن تخريجه على أصل من أصول اللغة الفصيحة. وهذا النوع هو ما يسمّى بالعامّي.

٤ـ ما جرى على ألسنة المولّدين من المفردات التي ليس لها أصل في العربية ولا في غيرها. كالحفلطة والشبرقة.

وقد أصدر مَجْمَع اللغة العربية قرارًا حظر فيه استعمال النوعين الأخيرين (فقه اللغة/ ٢٠٤) وقرار مَجْمَع اللغة العربية المذكور هو في مجلة المَجْمَع ١/٣٣.

□ التوهُّم

يقع في فصيح الكلام بعض الشيء خارجًا عن نظائره، يجذبه إلى غير بابه توهّم مشاكلته لباب آخر من الكلام، فيقال: إن هذا من الغلطَ للتَّوَهُّم. وينسِبُ سيبويهِ في كتابه العَرَبَ إلى الغلط. وهو يريد هذا النوع، ولا يريد اللحنَ والخطأ، إذ إنَّ في علمه أنّ العربيَّ لا يطاوعه لسانه على اللَّحْنِ والخطأ، كما نُقِل عنه في المسألة الزنبورية. فالغلط عند سيبويه شيءٌ آخر غير الخطأ.

ويُقتصر في هذا النوع على السماع، ويُسَلَّم للعَرَبِ ما أُثر عنهم منه، وليس لنا أن

نهــج منهجهم. وكــان الشيخ عبـدالقـادر المغـربي يحـاول أن يجعـل منـاهجهم في التوهّم مقيسة، كما في بحثه الذي نُشر في مجلة مَجْمَع اللغة العربية ٧/٣٦١ ولكنه لَمْ يتابَعْ على رأيه.

فمن ذلك توهُّم أصالة الحرف الزائد كما في تَمَسْكَنَ وتَمَنْطَقَ. ومنه قولهم: مصائب ومنائر، والصواب مصايب ومناور. ومنه قولهم أعياد في جمع عيد، والقياس: أعواد.

ومن التوهُّم في الإعراب قول زهير:

بدا ليَ أنِّــي لســتُ مُدرِكَ ما مضــى
ولا سابــقٍ شيئًــا إذا كان جائــيا

بجـرّ (سـابقٍ) عطفًا على مدرك، على توهُّم دخـول حرف الجرّ. أي أنه توهَّمَ أنه قال: بدا لي أنّي لستُ بمدركٍ. وقد جاء هذا الـوهم من كثرة دخول الباء في خبر ليس. وهــذا الــوهم حدث لأوّل من نَطَقَ بهــذا الأسلوب، ثم صار سنَّةً في الكلام وطريقةً سائغة فيه سواءٌ توهَّمَ المتكلِّم أو لم يتوهم. ولهذا جاء مثله في القرآن العزيز. ومنه قوله تعالى: ﴿فيقول ربِّ لولا أخَّرتني إلى أجلٍ قريبٍ فأصَّـدَّقَ واكنْ من الصالحين﴾ بجزم (أكُنْ) عطفًــا على (فـأصَّـدَّقَ) على توهُّمِ سقـوط الفاء، فكأنه قال: لولا أخرتني... أصَّدَّقْ وأكنْ.

وبعضهم جعل من هذا الباب الجرّ على المجاورة، كقولهم: هذا جُحر ضبٍّ خربٍ، والقياس (خـربٌ) لأنه صفة الجحر، توهموا أنـه صفـة الضبّ فجـرُّوا (الأخـطاء اللغوية الشائعة، محمد علي النجار ١/٩-١٩).